وزارة التعليـــــــم العـــــــالي والبحـــــــث العلمـــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID– EL–Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير

Faculté des sciences économiques, sciences commerciales, sciences de gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية:2021/2020

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعي تحقيقه في الدول العربية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

– تحت إشراف:

د/ بوقفة نفيسة

من إعداد الطالـــبتين:

– خريف مروى

– خريسي سارة

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عرض تجارب بعض الدول العربية في تحقيقه، مع الإشارة إلى سبل تطبيقه في الجزائر. فالشمول المالي يعد من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية لسنة 2008، إذ بات الاهتمام العالمي به واضح من قبل المؤسسات المالية الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في المناهج والبرامج التي تعمل على نشر الشمول المالي في البلدان النامية باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي، كما أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والجزائر في تجربتها مع الشمول المالي يزال أمامها مشوار طويل للوصول إلى معدلات مرتفعة، وللتحسين من سياستها المتبناة لتعزيز الشمول المالي لابد لها أن تستفيد من تجارب الدول التي حققت نسبة مرتفعة في ذلك.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، دول عربية، الجزائر.

Résumé

La présente recherche vise à étudier l'inclusion financière des petites et moyennes entreprises, en plus de présenter les expériences de certains pays arabes dans sa réalisation, en indiquant comment l'appliquer en Algérie. L'inclusion financière est l'un des enjeux contemporain importants qui ont émergé sur la scène internationale après la crise financière de 2008, alors que l'intérêt mondial pour elle est devenu évident de la part des institutions financières internationales. L'étude a conclu qu'il y a des lacunes dans les programmes et qui visent à étendre l'inclusion financière dans les pays en développement, à l'exception des pays du Conseil de coopération du Golfe, qui ont atteint des taux acceptables d'inclusion financière, et qu'il existe un ensemble de défis auxquels la région arabe dans leur incarnation de l'inclusion financière pour les petites et moyennes entreprises. L'Algérie, dans son expérience en matière d'inclusion financière, a encore un long chemin à parcourir pour atteindre des taux élevés, et pour améliorer sa politique adoptée de promotion de l'inclusion financière, elle doit bénéficier des expériences des pays qui ont atteint un pourcentage élevé dans ce domaine.

Mots clés:*Inclusion Financière, Petites Et Moyennes Entreprises, Pays Arabes, Algérie.*

إهداء

الحمد لله الذي تتم به الصالحات...واللهم صلى على سيدنا محمد صلاة تخرجنا من ظلمات الوهن وتكرمنا بنور الفهم...

الشكر لله عز وجل على ما قدمه لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل....

بأسمى آياتي القرآن الكريم...بعد بسم الله الرحمن الرحيم

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة النجاح هذه إلى...

أحلى هدية في الحياة وأنقى إنسانة على وجه الأرض..إلى نبع الحنان..بحر الاطمئنان وسريان الأمان..أقحوان الوجود.. من وضعت الجنة تحت قدميها..إلى تلك المرأة العظيمة ...صديقتي وحبيبتي...."أمي الحنونة "

إلى أعظم الرجال صبرا..رمز الحب والعطاء..الذي تشققت يداه في سبيل رعايتي.. الذي رباني على الفضيلة والأخلاق..وأفنى حياته من أجل تعليمي.. وتوسمي في درجات العلى والسمو..ذلك الرجل الكريم.."أبي العزيز"

إلى من به أرتقي.. وبعبق حبه أرتوي..إلى سندي في هذه الحياة.. أخي الوحيد حفظه الله.."محمد إسلام"

إلى ضحكات البراءة، وهمسات الصداقة، إلى شغف الطفولة، أهدي لأخواتي أغلى وردات الحب إلى"أميمة" و"أصالة"

التي كانت سببا في نجاحي.. والقدوة في حياتي.. والداعم الأكبر لي.. "خالتي"

كما أهدي هذا العمل إلى أحن خال بالدنيا "وهاب"، إلى من بهم أفتخر ..أخوالي

إلى توأم روحي..وأغلى أخت وضعها الله في درب الحياة..من شاركتني مشوار دراستي..حبيبتي"مروى"

إلي من شاركتني أوقاتي الحلوة والمرة في الحياة، إلى من تحملني في أوقاتي السيئة..إلى حبيبتي وأختي الغالية"لبنى"، "رانيا"

إلى من أتمنى أن أذكرهم..إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني..إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي....

سارة

إهداء

الحمد لله الذي رزقني بفضله وكتب لي الوصول الذي وصلت إليه..

أهدي ثمرة نجاحي إلى من تملك قلبا برحمته رعاني ووجه تبسم إذا رآني نبع الحنان.."أمي الغالية العزيزة"

إلى خير الآباء"أبي العزيز" الذي كان داعما لي في كل مراحل حياتي. حفظه الله من كل أذى..

إلى كل "أخواتي"..

إلى كافة أصدقائي..وأعز صديقاتي "سارة"

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ..وكان سندا لي في مختلف أطوار دراستي..

مروى

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم تنزيله

بسم الله الرحمن الرحيم

"وفوق كل ذي علم عليم"

صدق الله العظيم

يسعدنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص شكرنا وامتناننا، وبأخلص عبارات الاحترام والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة"بوقفة نفيسة" ،التي أنارت لنا طريق البحث بعلمها وإرشاداتها القيمة وتوجيهاتها السديدة، والتي لم تبخل علينا بوقتها ومعلوماتها

لكي أستاذتنا أسمى وأرقى عبارات الشكر والامتنان؛

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد

-الطارف- على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة؛

كما نتوجه بوافر التقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث وتقييمه، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل ؛

وأخيرا نهدي أرقي عبارات الثناء إلى والدينا الكريمين وأسرتينا لكل ما بدر منهم من دعم وصبر كبيرين ليظهر البحث بحلته النهائية.

"كن عالما، فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم."

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 1-1	أهداف الشمول المالي	15
شكل رقم 1-2	ركائز الشمول المالي	16
شكل رقم 2-1	المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
شكل رقم 2-2	مخطط تقسيم مصادر التمويل	52
شكل رقم 3-1	مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
شكل رقم 3-2	الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية	60
شكل رقم 3-3	أهمية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج المحلي الإجمالي	64
شكل رقم 3-4	المؤشرات الفرعية لمؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها في بعض الدول العربية	65
شكل رقم 3-5	نسبة الأفراد البالغين لديهم حساب اقتراض بهدف إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية في عام (2017)	**67**
شكل رقم 3-6	نسبة السكان البالغين لديهم حسابات إيداع بهدف إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية في عام (2017)	68
شكل رقم 3-7	المحاور الرئيسية لإتاحة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر	73
شكل رقم 3-8	أسباب عدم تملك حساب بنكي من إجمالي نسبة غير المالكين للحسابات البنكية	76
شكل رقم 3-9	استطلاع حول استخدام اغلب السعوديين الذين يملكون حسابات بنكية لحساباتهم المصرفية خلال الستة أشهر الماضية (2017)	77
شكل رقم 3-10	طرق الاقتراض المفضلة لدى أفراد المجتمع	78
شكل رقم 3 -11	أوضاع التمويل المتاحة للمؤسسات العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بمثيلتها العالمية وفقا لقواعد بيانات البنك الدولي لسنة (2019)	89

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 3-1	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	69
جدول رقم 3-2	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية	75
جدول رقم 3-3	معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر	79
جدول رقم 3-4	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما في الجزائر (2011-2017)	86
جدول رقم 3-5	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25عاما في الجزائر	80
جدول رقم 3-6	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية أفقر 40% وأغنى 60% من الأسر(كنسبة البالغين فوق 15 عاما) في الجزائر	81
جدول رقم 3-7	نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في الأعوام 2011-2014-2017 في الجزائر	81
جدول رقم 3-8	نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في عام 2014	82
جدول رقم 3-9	الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الجزائر عام 2014	82
جدول رقم 3-10	نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 عاما في الجزائر	82
جدول رقم 3-11	الشمول المالي في الدول العربية- ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما	84
جدول رقم 3-12	الشمول المالي في الدول العربية- ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما ذكورا وإناثا	85

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	ii
Résume	iii
إهداء	iv
شكر وعرفان	v
قائمة الأشكال	vii
قائمة الجداول	viii
فهرس المحتويات	ix
المقدمة	2
الفصل الأول: الشمول المالي: المفهوم واليات التعزيز والتأثير	9-29
تمهيد.....	9
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي.....	10
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.....	10
_الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي.....	10
-الفرع الثاني: نشأة مصطلح الشمول المالي.....	12
المطلب الثاني: محددات، أهداف وركائز الشمول المالي.....	13
-الفرع الأول: محددات الشمول المالي.....	13
-الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي.....	15
-الفرع الثالث: ركائز الشمول المالي.....	16
المطلب الثالث: أسباب التوجه إلى الشمول المالي وأهميته.....	17
-الفرع الأول: أسباب التوجه إلى الشمول المالي.....	17
-الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي	19
المبحث الثاني: أبعاد الشمول المالي واليات تعزيزه والتحديات التي تواجهه.....	21
المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي.....	21
-الفرع الأول: استخدام الحسابات المصرفية والادخار.....	21
-الفرع الثاني: الإقتراض والمدفوعات.....	21

-الفرع الثالث: التأمين.....	22
المطلب الثاني: آليات وسياسات تعزيز الشمول المالي.....	23
-الفرع الأول: آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي.....	23
-الفرع الثاني: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي.....	24
– المبحث الثالث: تأثير الشمول المالي على المتغيرات الاقتصادية.....	26
المطلب الأول: تأثير الشمول المالي على الاستقرار الاقتصادي.....	26
الفرع الأول : مفهوم الاستقرار المالي	26
الفرع الثاني: العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي	26
المطلب الثاني: تأثير الشمول المالي على التحويلات المالية	27
المطلب الثالث: تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.....	28
-الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.....	28
-الفرع الثاني: تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية.....	28
-الفرع الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.....	28
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**53-31**
تمهيد.....	31
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	32
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....	32
-الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	32
-الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	36
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
-الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة تواجهها.....	38
-الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات.....	38
-الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها.....	39
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	39
-الفرع الأول: على مستوى الفرد صاحب المشروع.....	40
-الفرع الثاني: على مستوى المجتمع.....	40
-الفرع الثالث: على المستوى العالمي.....	40
المبحث الثاني: أهداف وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها	41
المطلب الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	41

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	42
المطلب الثالث: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	43
-الفرع الأول: مشاكل التمويل.....	43
-الفرع الثاني:المشكلات والصعوبات الإدارية.....	43
-الفرع الثالث:المشكلات التسويقية.....	44
-الفرع الرابع:المشكلات الفنية.....	44
المبحث الثالث:مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	46
المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	46
-الفرع الأول:مفهوم تمويل المؤسسات والمتوسطة.....	46
-الفرع الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	46
المطلب الثاني: أنواع وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	47
-الفرع الأول: أنواع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	47
-الفرع الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	49
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	50
-الفرع الأول: تمويل قصير الأجل.....	50
-الفرع الثاني: تمويل متوسط الأجل.....	51
-الفرع الثالث: التمويل طويل الأجل.....	51
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث : تجارب عربية في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**91-55**
تمهيد.....	55
المبحث الأول : الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
المطب الأول : ماهية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
-الفرع الأول :تعريف المؤسسات المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	56
-الفرع الثاني :مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
المطلب الثاني : منافع زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات الداعمة له ...	58
-الفرعالأول : منافع زيادة زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
-الفرع الثاني :أهم المنظمات الداعمة للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	60
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	63
المطلب الأول : أهمية وفجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	63

-الفرع الأول : أهمية تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	63
-الفرع الثاني :فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	65
المطلب الثاني: تجربة مصر والمملكة العربية السعودية في مجال الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
-الفرع الأول : عرض التجربة المصرية لتعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
-الفرع الثاني : تجربة المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	75
المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها مع الدول العربية	79
-الفرع الأول : تجربة الجزائر في تحقيق الشمول المالي وتحدياته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	79
-الفرع الثاني :مقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية	84
المبحث الثالث: أفاق تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	87
المطلب الأول : آليات تطوير وتوسيع الشمول المالي في دول العربية	87
المطب الثاني :الإصلاحات المالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العربية	88
خلاصة الفصل	91
خاتمة	93
قائمة المراجع	97

المـقـدمـة

1-تمهيد

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي،كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية،لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سوى المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بدورها.

ومع بروز "الشمول المالي" كتوجه جديد خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، والذي يفتح آفاقا واسعة أمام إتاحة التمويل للمؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة، في سياق تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع وكذا المؤسسات إلى الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

فالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل موقع الصدارة في تحديات التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل أمام الدول خاصة العربية؛ إذ يشغل الشمول المالي حاليا مكانة عالية في أولويات العديد من البلدان خاصة في ظل التطورات الراهنة وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، والتي أبرزت بوضوح أهمية هذا التوجه والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات المالية لاسيما الرقمية منها، والسعي لإتاحتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعامل لتعزيز فرص الوصول للتمويل.

2-إشكالية الدراسة

يتضح مما سبق أهمية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاديات، بالإضافة إلى دوره في وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية، وإمكانية ولوجهم إلى عالم العمل وتحقيق الدخل عبر الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،مما يستدعي دراسة تطبيق الدول العربية للشمول المالي ومدى سعيها لإتاحة نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يسهم الشمول المالي في علاج مشاكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي مساعي تحقيقه في عينة من الدول العربية ومنها الجزائر؟

إضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الشمول المالي وما هي سبل تعزيزه؟
- لماذا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل هذه الأهمية؟
- كيف كانت تجارب الدول العربية لتحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3-فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: ضرورة السعي لتعزيز الشمول المالي كإستراتيجية أساسية للتطور المالي والاقتصادي.
- **الفرضية الثانية**: تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد مرهون بالاهتمام بحل مشاكل وصولها للتمويل الرسمي.
- **الفرضية الثالثة**: تواجه الدول العربية العديد من التحديات في سعيها لتحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-دوافع اختيار الموضوع

توجد عدة حقائق تجعل من الموضوع محل اهتمام الباحثين، لعل أهمها مايلي:

- **الدوافع الذاتية:**
  - الرغبة الشخصية؛
  - الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
  - حداثة الموضوع المدروس وأهميته العلمية وارتباطه بالواقع المعاش.
- **الدوافع الموضوعية:**
  - يعد موضوع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعي تحقيقه في الدول العربية من المواضيع التي لم تستوفي حقها من الدراسة على مستوى الجامعات والكتب خاصة في الدول النامية كالجزائر؛
  - ضبط المفاهيم المختلفة بكل من الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - تسليط الضوء ولفت الانتباه إلى عدة عوامل مهمة من الممكن أن تساهم في محاربة الفقر وتكريس أبعاد التنمية المستدامة.

5- أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال جانبين هما:

- **الجانب الأكاديمي:**
  - ضبط المفاهيم المتعلقة بكل من الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأصيلها نظريا؛
  - التعرف على إمكانات الشمول المالي في تحقيق وصول كل من المؤسسات وكافة أفراد المجتمع إلى الخدمات المالية الرسمية.

- **الجانب الميداني:**

⟸ مساهمة الدراسة في تركيز اهتمام الباحثين والأكاديميين والممارسين للدور المهم والملائم الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

⟸ تعتبر الدراسة طريق إلى الوصول إلى الفئات المهمشة ومحدودي الدخل من حيث الخدمات المالية؛

⟸ التعرف على واقع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وأهم التحديات التي تواجهه والأفاق المستقبلية له؛

⟸ تحديد آليات تطوير وتوسيع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- أهداف الدراسة:

- تحديد المشكلات التي تعيق وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة المؤسسات ومختلف فئات المجتمع؛
- تحديد أهداف الشمول المالي وسبل تعزيزه؛
- تبيين دور الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد الفرص المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية.

7- المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

تم الاستعانة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحليل المعلومات والبيانات، واستنباط التفسيرات والاستنتاجات المتعلقة بمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة. وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على بعض الكتب والتقارير الرسمية، إلى جانب الاستفادة من مجموعة هامة من المذكرات والملتقيات والمواقع الإلكترونية والمداخلات.

8-حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية، بشرية وزمنية، وعليه فقد شملت حدود هذه الدراسة مايلي:

الحدود المكانية: انحصرت الحدود المكانية للدراسة في عينة من الدول العربية، مع التركيز أكثر على دراسة التجربتين المصرية والسعودية، وأيضا الجزائر.

الحدود الزمنية: تمثلت الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2017

9-صعوبات الدراسة

واجه مسار هذه الدراسة العديد من الصعوبات التي أثرت على معالجة بعض من جزئياته، والتي يمكن توضحيها فيما يلي:

- قلة الدراسات والمقالات المنشورة وعدم توفر الكتب نظرا لحداثة الموضوع؛
- ضيق عامل الوقت وصعوبة التنقل للحصول على المعلومات تزامنا مع ما فرضته ظروف فيروس كورونا المستجد؛
- عدم توفر بيانات ومعلومات حديثة بشأن تطور الشمول المالي وخصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ومنها الجزائر.

10-الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الباحثين الاقتصاديين الذين تطرقوا لموضوع الشمول المالي، والتي شكلت الأدبيات الرئيسة لهذه الدراسة وأثرتها. ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- **دراسة** آسيا سعدان ونصيرة محاجبية،(2018) بعنوان: "**واقع الشمول المالي في المغرب العربي–دراسة مقارنة:الجزائر،تونس والمغرب**–"، وهي عبارة عن مقال في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد10، العدد3.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي، من خلال دراسة مفهوم كل من الشمول المالي، ركائزه وأهميته، إلى جانب تحليل المؤشرات الجزئية له في دول المغرب العربي فيما يتعلق بالمؤشرات الجزئية للشمول المالي، مما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيمه ورفع مستوياته.

- **دراسة** بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية (2018): بعنوان "**أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين** ، وهي عبارة عن مجلة اقتصادية والمالية، الجلد 04، العدد 02.

هدفت الدراسة لقياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وقد بينت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عبر الزمن، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود خمس متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، بالإضافة لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة التالية (عدد نقاط البيع، عدد بطاقاتcredit car، عدد بطاقات Debitcard، عدد أجهزة الصرف الآلي) وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى جملة من

النتائج نذكر منها: وجود أثر ايجابي للتسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد العاملين في القطاع الخاص، وعدد فروع البنوك على التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما وجدت الدراسة علاقة ايجابية قوية بين التنمية الاقتصادية في فلسطين و(عدد نقاط البيع، عدد بطاقاتcredit car، عدد بطاقات Debitcard، عدد أجهزة الصرف الآلي) و بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة بما يلي: ضرورة ابتكار خدمات مصرفية مقدمة بدون فروع بنكية بصفتها وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية.

- **دراسة** حنيفي أمينة،(2019): بعنوان **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق– دراسة حالة الجزائر–**، وهي عبارة عن أطروحة لنيل شهادة دكتوره الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة.

وتهدف هذه الأطروحة الى تسليط الضوء على التغيرات الاقتصادية الحالية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انتقلت من سياسة دعم المؤسسات الكبيرة إلى سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى ترقية هذا القطاع الحساس لما له من تأثير على الدخل والقيمة المضافة للبلاد وعلى امتصاص البطالة، ونظرا لمحدودية الموارد المالية والمادية لهاته المؤسسات وضعت الجزائر برامج وخطط من أجل حل مشكلة التمويل التي ورغم الجهود المكثفة لا تزال تقف كعقبة أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال ذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث في معوقات تمويل هذه المؤسسات.

- **دراسة** فارس طارق ،(2018): بعنوان **دور ومكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية–دراسة حالة الجزائر–**، وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحديد سبل ترقية قدرتها التنافسية باعتبار هذا القطاع محورا أساسيا وفعال في الاقتصاد الوطني خاصة في ظل التحديات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني خلال 2020، وما يتبع ذلك أيضا من تحرير المبادلات التجارية التي يحكمها منطق المناقشة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المناقشة.

وعليه توصي لدراسة بضرورة تحقيق التكامل الوثيق بين هذه السياسات والسياسات الصناعية، التكنولوجية، التعليمية، كما تؤكد الدراسة في الأخير على أن تجسد هذه السياسات يجب أن يستند على التنسيق والتعاون المشترك بين كافة الفاعلين الاقتصاديين.

11-هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد لها، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة شملت هذه الدراسة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، جاءت كالتالي:

الفصل الأول تضمن الشمول المالي: المفهوم واليات التعزيز والتأثير، حيث تم التطرق لمختلف العموميات حول الشمول المالي في المبحث الأول، ثم تم تناول أبعاد الشمول المالي واليات تعزيزه والتحديات التي تواجهه في المبحث الثاني، ومن ثم تم تناول تأثير الشمول المالي على المتغيرات الاقتصادية في المبحث الثالث.

الفصل الثاني تضمن الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التطرق لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول، ثم تم تناول أهداف وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها في المبحث الثاني، أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى مصادر تمويل المؤسسات وأهمية تمويلها.

الفصل الثالث تضمن تجارب عربية في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم التطرق إلى الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الأول،ثم تم التطرق إلى تجارب بعض الدول العربية في تقرير الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث فقد تم التعرض فيه إلى أفاق تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

12- ما يميز هذه الدراسة

ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها أخذت بعين الاعتبار الدور الكبير الذي يلعبه الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وكذا تأثيره على المتغيرات الاقتصادية،كما تم التعرف على مؤشرات الشمول المالي وإسقاطها على بعض الدول العربية،و كذلك مدى تطبيق الشمول المالي في كل من مصر والجزائر والسعودية،كما تم التعرف على آفاق تحقيقه في الدول العربية، وكذلك تسليط الضوء على التحديات والعوائق التي تواجه الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

الفصل الأول:

الشمول المالي: المفهوم وآليات التعزيز والتأثير

تمهيد

منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بدأ الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية لدى العديد من دول العالم المتقدم والنامي ينصب موضوع الشمول المالي، ومدى القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئات المحرومة وغير المستهدفة من النظام المالي، ولذلك يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي أفرزتها تحولات الساحة الدولية.

وهذا ما سيتم التطرق له في هذا الفصل،إذ تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، كالتالي:

- **المبحث الأول**:عموميات حول الشمول المالي.
- **المبحث الثاني**:أبعاد الشمول المالي وأليات تعزيزه.
- **المبحث الثالث**: تأثير الشمول المالي على المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من أنجع آليات السياسات الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تطبيقها في النظام المالي، والتي تهدف لاستيعاب العديد من الأفراد والمؤسسات التي تتعامل خارج القنوات المالية الرسمية، ومنه نحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم الشمول المالي، وتقديمه في سياق اعتباره كرافع من روافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعل تأثيراته العديدة.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

الشمول المالي مصطلح من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في السنوات الأخيرة وحظي بإهتمام كبير من طرف مختلف دول العالم في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008، ومع تعددت المفاهيم والتعريفات التي رُصدت لهذا المصطلح، نحاول استعراض أهمها في هذا المطلب، إضافة إلى الركائز والأسباب.

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي

تتنوع وتختلف تعاريف الشمول المالي بين الهيئات المالية الدولية وباحثيها المهتمين بهذا الموضوع، غير إنها جد متقاربة في الغالب، نفحص البعض منها فيما يلي:

أولا– الشمول المالي حسب تعريف البنك الدولي:

يعني إن الأفراد والمؤسسات لديهم إمكانية الوصول إلى منتوجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، معاملات، مدفوعات، مدخرات، ائتمان، وتأمين، يتم تقديمها بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.
أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات بمثابة البوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في انضمام وصول الأشخاص في جميع إنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020.[1]

من هذا التعريف يمكن القول أن الشمول المالي يتمثل في عدد الأفراد والمؤسسات الذين تواجهوا إلى استخدام مختلف الخدمات المالية والمصرفية المتناسبة مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

ثانيا– الشمول المالي حسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي:

بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع

[1] البنك الدولي، (2017)، **عرض عام للشمول المالي**، ص14.

المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضمن التوعية والتدقيق المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.[1]

من خلال هذا التعريف يمكن القول إن الشمول المالي إتاحة وتسهيل الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت أفراد أو مؤسسات والسعي إلى تكمين هذه الفئات من استخدام تلك الخدمات، على إن يتم تقديمها بجودة مناسبة وبأسعار معقولة من خلال قنوات رسمية للنظام المالي الرسمي.

ثالثا– الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي:

يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة ويشمل العوامل أو السمات التالية: [2]

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- توفير خدمات مالية متعددة مثل: الادخار والائتمان والتأمين؛
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر تحسين توزيع الدخل، مع إبلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة.

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الشمول المالي يعتمد على تسهيل وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والاستفادة منها بالإضافة إلى الحصول على التسهيلات الائتمانية.

رابعا– الشمول المالي حسب تعريف بنك الجزائر:

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية وتوفير خدمات (الدفع والتحويل،التأمين،التمويل والانتساب والائتمان)، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتها

[1] بنقيدة مروان وبوعافية رشيد، (2018)، **واقع آفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، الجزائر، ص 93.

[2] بنقيدة مروان وبوعافية مروان، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 92.

بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الرسمية التي لاتخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء إستغلالاحتياجات تلك القنوات للخدمات المالية و المصرفية.[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول إن الشمول المالي هو عبارة عن توسع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل في طابع رسمي قانوني وذلك لتفادي لجوء البعض إلى قنوات غير رسمية التي لا تخضع إلى أي مراقبة أو إشراف.

الفرع الثاني: نشأة مصطلح الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية،وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية والغير مصرفية.

و في العام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة شكل أوسع لوصف مجددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة،وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الإختياري عن السعي وراء إستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب إنعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية،ويبين عدم الوصول إليها،وعدم إستخدامها بسبب عدم توفرها أو عدم القدرة على إمتلاكها، وينحصر الإهتمام بالشمول المالي في إستهداف من جرى إقصائهم منه و إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولايهتم بمن إختاروإقصاء أنفسهم عن إستخدام المنتجات و الخدمات المالية.

إزدادالإهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى الحث المزدوج للخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة.[2]

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتخلفة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات المالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافية لحماية حقوق المستهلكين للخدمات المالية، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير

[1] بنك الجزائر، (2017)، **الشمول المالي**، الجزائر، ص 01.

[2] سمير عبد الله، (2016)، **الشمول المالي في فلسطين**، معهدا أبحاث الدراسات الفلسطينيين 'ماس'، فلسطين، ص 15.

الخدمات المالية،وتوفير آلية لمعالجة شكاوي العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية و كانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم في عام 2003، كما تسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث برزت أهميتها بعد إنتهاء الأزمة المالية العالمية.[1]

إذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008، الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم94 دولة من الدول النائية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم ما بين وزرات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول والأعضاء و مساعدتها في صياغة السياسات والإستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى أعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.

وبدأ مفهوم الشمول المالي في الجزائر بالظهور مع بداية 2014، ليتم تطبيقه رسميا من قبل بنك الجزائر سنة 2016، حيث أدى عجز الميزانية العمومية في الجزائر نتيجة تراجع أسعار النفط عن التكفل بكل متطلبات التنمية لإلتفات إلى الشمول المالي باعتباره ضرورة لإستدامة مسار التنمية ومسعى يعمل على الإشتراك الكثير بين المؤسسة والآليات في تمويلها.

المطلب الثاني: محددات، أهداف وركائز الشمول المالي

لابد من توفر العديد من المحددات الرئيسية من أجل إمتلاك حساب في مؤسسة مالية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الشمول المالي، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المرتكزات التي تساعد في تطبيق الشمول المالي.

الفرع الأول: محددات الشمول المالي

أولا– المؤشرات الرئيسية للشمول المالي:

تتمثل المؤشرات الرئيسية للشمول المالي في الحساب الرسمي والإدخاروالإئتمان الرسمي وجميع الخصائص الفردية التي لها علاقة كبيرة بالشمول المالي حيث إن من العوامل الأساسية في عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية هي العمر، الدخل، التعليم والنوع.[2]

- **العمر**: يؤثر العمر تأثيرا إيجابيا على الشمول المالي فكلما تقدم الفرد في العمر كلما زاد إحتمالإدرجه ماليا؛

---

[1] أحمد سرور ومنى حجازي، (2017)، **كيف أن تحقق الشمول المالي**، مصر، من الموقع:-http://elbdil-pss.org// lautgor/ahmed monelle، تاريخ الإطلاع: 2021،11:30/03/26.

[2] سهير محمود معتوق و آخرون، (2018)، **الشمول المالي**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35-العدد01، ص59.

- **الدخل:** حيث أن زيادة الدخل ترتبط إيجابيا بزيادة الإدراج المالي، فكلما زاد دخل الفرد زاد إحتمال حصوله على حساب في مؤسسة مالية، فالدخل يؤثر طرديا على مستوى الشمول المالي فكلما زاد دخل الفرد زاد مستوى الشمول المالي وبذلك تنخفض فرص الفقراء في إمكانية إدراجهم في النظام المالي الرسمي؛
- **الجنس:** باختلاف نوع الفرد تختلف درجة إدراجه، فالرجل لديه فرصة أكبر في الإدراج المالي، لكن الإناث لديها فرص أقل لتصبح مشتملة ماليا وذلك لانخفاض احتمالية امتلاكها لحساب رسمي مما يقلل من فرص الادخار والاقتراض للإناث من المؤسسات المالية، ومن هنا نجد إن خصائص الفرد تؤثر على الشمول المالي؛
- **التعليم:** يرتبط التعليم ارتباطا إيجابا بجميع مؤشرات الشمول المالي حيث يرتبط التعليم الثانوي والتعليم العالي بعلاقة إيجابية بالنسبة للمؤشرات الثلاثة للشمول المالي حيث يتمتع المتعلمون بمزايا أكبر حيث إن لديهم تعاملات مع الخدمات المالية لذلك يؤثر التعليم بطريقة إيجابية على زيادة مستويات الشمول المالي وتزداد المزايا كلما زاد مستوى التعليم.

ثانيا– محددات الاستبعاد المالي:

ويمثل الاستبعاد الطوعي للشمول المالي في عدم امتلاك الفرد لحساب بسبب نقص المال او لأسباب ثقافية وهي جواز طوعية أي ذاتية ومتطلبات التوثيق وغياب الثقة وهي حواجز لا إدارية وكلا من هذه الحواجز تؤثر على الشمول تأثيرا مختلفا على حسب العمر والدخل والجنس والتعليم من هنا نجد أن الاستبعاد المالي يتمثل في ارتفاع التكلفة وانخفاض الدخل ونقص المعلومات ومن العوائق التي تحول دون امتلاك حساب رسمي نجد أن الإناث تواجه عقبات كبيرة وتقل هذه العقبات عندما تزداد نسبة التعليم للفرد.

ثالثا– محددات تتعلق باستخدام الخدمات المصرفية المتنقلة:

إن الشمول المالي يعني إدراج الفئات الفقيرة ومن هم 15 عاما فما فوق ماليا كما نلاحظ إن الاستقلال المالي مرتبط بالشباب حيث أنه يكون صعب لفئة الشباب، وذلك عند مواجهة معدلات بطالة مرتفعة ووظائف غير مستقرة في الدولة وبطالة الشباب مكلفة كثيرا للمجتمعات، وتتطلب تغييرا رئيسيا في السياسات بشإن فرص العمل والسياسات المالية لذلك يجب توفير فرص العمل للشباب لجعل البطالة بين الشباب مستقرة وزيادة معدل الإستقلال المالي.[1]

[1] سهيرمحمودمعتوقوآخرون، (2017)، مرجع سبق ذكره،ص 60.

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق تحالفات من الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن أليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للتوصل إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيقأهداف الشمول المالي التالي، والتي يمكن إجمالها في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (01-01): أهداف الشمول المالي

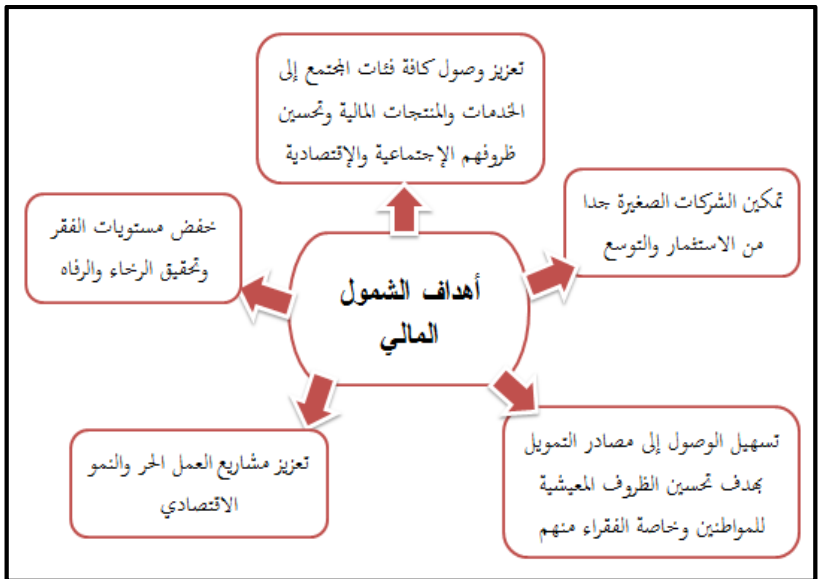

المصدر :من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

– صورية شنبي والسعيد بن لخضر، (2018)، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمدبوضياف المسيلةالجزائر،ص109.

كما يهدف الشمول المالي إلى:[2]

- **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي**: أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي والنمو الإقتصادي،حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذا من الصعب تحقيق إستقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الإقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوفر لديه المعلومات الكافية من حجم الإنتاج

[1] صورية شنبي والسعيد بن لخضر، (2018)، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر ،ص109.

[2] بنقيدة مروان وبوعافية رشيد، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص94.

والإستثمارالفعلي في المجتمع، ومن ثم تزداد إحتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الإستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم االإستقرار المالي؛

- **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية**:وهذا من خلال العمل على تنويع منتجاتها والإهتمام بجودتها لإجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات الغير رسمية؛
- **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**:فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل ودمج الاقتصاد غير رسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- **يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي**:وهذا من حيث الإهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتوجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة، وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثالث: ركائز الشمول المالي

تتمثل ركائز الشمول المالي في أربع نقاط رئيسية يمكن إجمالها في المخطط التالي:

الشكل رقم):ركائز الشمول المالي

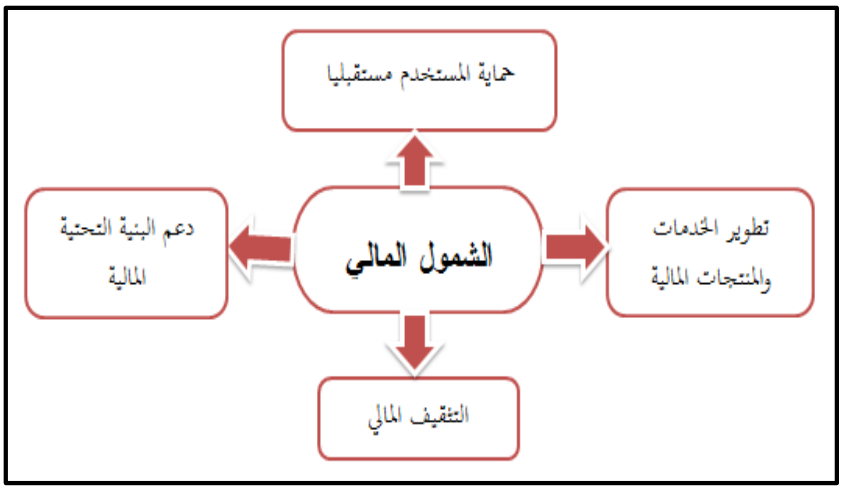

المصدر :من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

– أسيا سعدان ونصيرة محاجبية، (2018)،**واقع الشمول المالي في المغرب العربي**،دراسة مقارنة: الجزائر،تونس والمغرب،المجلة العربية في العلوم الإنسانيةوالإجتماعية،المجلد 10– العدد 3، جامعة 8ماي 1945، قالمة، ص748.

أولا– دعم البنية التحتية المالية:[1]

إذا تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بنية ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بنية تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الإنتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفاتاالآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية،وهذا لتسيير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الإستفادة من تكنولوجيا الإتصال والحرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذالخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- توفير قواعد وبيانات شاملة خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

ثانيا–معالجة شكاوي وتظلمات العملاء:

يتطلب من البنوك إعطاء العناية الكافية لمعالجة شكاوى العملاء وتظلماتهم بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة وأن تكون لدى البنوك آلية داخلية لحل النزاعات مع العملاء؛

ثالثا– تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي كافة احتياجات المجتمع:

لتسيير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع وتلبية متطلباتهم في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة؛ [2]

رابعا–التثقيف المالي :

ويكون من خلال إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكيد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

---

[1] بنقيدة مروان وبوعافية رشيد،(2018) ،.مرجع سبق ذكره ،ص95.

[1] نفس المرجع السابق، ص 95.

المطلب الثالث:أسباب التوجه إلى الشمول المالي وأهميته

إن تطبيق الشمول المالي يسمح باستهداف التعاملات المالية ، كما يهدف إلى الحد من المخاطر و يضمن حصول كافة العملاء على حقوقهم ، مما يسمح بتعزيز مستويات الشمول المالي و تقديم خدمات جديدة و ابتكارات تتناسب مع كل فئات المجتمع.

الفرع الأول: أسباب التوجه إلى الشمول المالي

لا بد من التعرف على مختلف الأسباب التي أدت بالإقتصاديات إلى السعي إلى تحقيق الشمول المالي والتي تتمحور حول ثلاثة نقاط رئيسية هي:

أولا– الشمول المالي وأهميته لدى البنوك المركزية :

فتطبيق الشمول المالي من طرف الدولة يسمح بزيادة المعلومات عن التعاملات المالية مما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، كما يسمح بإستهداف أكثر كفاءة للدعم، كما أن مجموعة البحوث كشفت إلى أن هناك منافع إئتمانية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي أي أنها توصلت إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال ايلاء إهتمام أكثر بالاحتياجات المالية؛[1]

ثانيا–التوافق مع توجيهات الدولة (الإهتمام الأكبر بالفقراء و المهمشين والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة :

يساهم برفع الدخل للأفراد ما يحفز الإقتصاد كما يساهم في دمج مشاريع القطاع الغير رسمي في القطاع الرسمي بما سمح للحكومة بزيادة إراداتها الضريبية، ويساهم في دمج الفقراء في السوق من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية؛

ثالثا–حماية المستخدم مستقبليا:[2]

ويقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها عملاء في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع إطار تنظيمي يكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل

---

[1] رنا بدوي، (2017)،**الشمول المالي – دور البنك المركزي المصري –**، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة و الإشراف، ص03.

[2] أسيا سعدان ونصيرة محاجبية، (2018)،**واقع الشمول المالي في المغرب – دراسة مقارنة الجزائر تونس و المغرب**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 10، العدد 3، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 749.

من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول العملاء على حقوقهم دون إنتقاص أو إضرار بمصالحهموترتكز حماية المستخدم على عدة نقاط أهمها:[1]

- **المعاملة بعدل ومساواة** :ويتطلب على البنوك خلال جميع مراحل تعاملهم مع العملاء مراعاة أن تتسم تعاملاتها بالعدل و المساواة و الأمانة،وإن تجعل هذا المنهج جزء من قواعد الحوكمة لديها، بالإضافة إلى العناية الخاصة بعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة دون تمييز بين الجنسين؛
- **الإفصاح والشفافية** : يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم على أن تتسع هذه المعلومات بالوضوح والسهولة والبساطة والدقة،وأن لا يتحمل العملاء العناء في سبل الحصول على تلك المعلومات؛
- **التوعية و التثقيف المالي** : هنا يتطلب من البنك وضع الخطط والأليات المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية و البنكية لعملائها الحاليين والمحتملين،والسعي لرفع مستوى الوعي لديهم وثم المساعدة في اتخاذ قرارات مدروسة كما يجب على البنوك تعريف العملاء على حقوقهم ومسؤولياتهم وخاصة العملاء محدودي الدخل والتعليم؛
- **السلوك المهني** : يتعين على البنوك أن تحرص على ممارسة وأداء عملها بأسلوب مهني مسؤل،ويأتي على قمة هذه السلوكيات النزاهة والمصداقية مع التأكد من توفير التدريب الكافي لموظفي البنك الذين يتواصلون مع العملاء و يقدمون الخدمات البنكية لهم.
- **حماية العملاء ضد الإحتيال المالي**: يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، من خلال وضع أنظمة رقابية فعالة تتسم بالكفاءة بهدف الحد من عمليات الإختلاس أو إساءة إستخدام الخدمات المالية؛
- **حماية الخصوصية وسرية المعلومات**: يتعين على البنوك وضع الأنظمة الرقابية والسياسات التي تكفل حماية المعلومات المالية والشخصية لعملائها فجميع التعاملات مع البنوك تتمتع بالسرية ولا يجوز الإطلاع عليها إلا وفق ما ينظمه القانون والتشريعات السارية،وعلى البنوك توفير الأنظمة الأمنية للتعاملات الإلكترونية؛
- وزيادة الأعمال وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر.

[1] أسلي ديميرجوتشوآخرون ، (2017)،**قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنكالدولي ، ص01.

رابعا–الاستفادة من الموارد الداخلية غير المستخدمة للدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية: ذلك عن طريق حشد وتوفير مصادر حديثة وكافية للتمويل وتوفير الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تعاني تقييدا ماليا، مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل الضعيف أو المحدود ونسبة كبيرة من العاطلين عن العمل، وهذا ما ينعكس إيجابيا على الأوضاع الاقتصادية داخل البلاد.[1]

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ستنعكس إيجابيا على درجة تطور وعمق القطاع المصرفي من جهة، ولهذه الأسباب تلقى قضايا تضمين الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي اهتماما ملحوظا من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في معظم الدول، كما ان المؤسسات المالية والمصرفية نفسها، أصبحت اليوم أكثر اهتماما في السعي لتحسين انتشارها والوصول إلى عدد أكبر من شرائح المجتمع، وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف الفئات، ويمكن تلخيص أثار زيادة مستويات الشمول المالي في النقاط التالية:[1]

- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية؛
- تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي؛
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم؛
- إتمام النظام المالي المصرفي.

(1)المرجع نفسه، ص 02.

المبحث الثاني: أبعاد الشمول المالي وآليات تعزيزه

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة لتوسيع قاعدة انتشاره، ومدى ارتباطه بمختلف المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى تحديد أسباب اللجوء إليه وأهميته وأبعاده والتحديات التي تواجهه.

المطلب الأول:أبعاد الشمول المالي

نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي[1]

الفرع الأول: استخدام الحسابات المصرفية والادخار

أولا–استخدام الحسابات المصرفية

– نسبة البالغين الذين لديهم حساب ماليفي المؤسسات الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغيرة؛

– الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) ؛

– عدد المعاملات (الإيداع والسحب) ؛

– طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصرف الألي،فروع البنك).

ثانيا– الإدخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهرا الماضية بإستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهرا الماضية بإستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك (على سبيل مثال في منزل) خلال 12 شهرا الماضية.

الفرع الثاني: الاقتراض والمدفوعات

أولا– الإقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية ؛

[1]جلال الدين بن رجب، (2018)،**احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي و الاجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، ص5.

- النسبة المئوية للبالغين الذين إقترضوا في 12 شهرا الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الإقتراض من الأسرة والأصدقاء).

ثانيا–المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهرا الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين إستخدموا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقيأموال في 12 شهرا الماضية.

الفرع الثالث: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف) (1).

خلال العقد الماضي تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:[2]

1. **الوصول للخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد مستويات الوصول أي تحديدوتحليل العوائق المحتملة (فتح وإستخدام حسابات مصرفية مثل تكلفة و القرب من نقاط الخدمات المصرفية،الفروع وأجهزة الصرف الألي.....)ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية؛
2. **استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي تحديد مدى إستخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى إنتظاموتواتر الإستخدام عبر فترة زمنية معينة؛

---

[1] جلال الدين بن رجب، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] بطاهر بختة وعقون عبد الله،(2018)، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في الدول– تجارب بعض البلدان العربية–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقىالوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة،يومي 27-28 نوفمبر،ص4.

3. **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى سنوات للسنة الماضية إنتقل مفهوم الإشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لا بد من تحيين الوصول إلى الخدمات المالية.

عدم الوصول للخدمات المالية لايزال مشكلةويختلف بحسب البلدونوع الخدمات المالية مع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمةيعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذيالعلاقة لدراسة وقياس ومقارنةوإتخاذإجراءات تستند إلى أدلة واضحة، فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات،وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية،وشفافيةالمنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

المطلب الثاني: آليات وسياسات تعزيز الشمول لمالي

لتعزيز انتشار الشمول المالي في مختلف الدول لابد من تكوير اليات وصول الافراد الى الخدمات المالية ، وتساعد مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع اساسيات لتطبيق الاصلاحات بهدف ادراج سياساتها لتعزيز الشمول المالي.

الفرع الأول: آليات وسياسات توسيع قاعدة إنتشار الشمول لمالي

إن توسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسيين إثنين، أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة إستخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها، وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات قد تساهم في زيادة مستويات إنتشار الشمول المالي و أهمها:

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال الحسابات؛
- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط؛
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدفوعات إلى النظام المالي الرسمي؛
- إستمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة؛
- تحسين وصول المنشات الصغيرة المتناهية الصغر للتمويل؛
- زيادة الخدمات المالية الإلكترونية؛
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دول النظام المصرفي الإسلامي؛

– تبنى المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجميع البيانات بطريقة منهجية موحدة، وفي هذا السياق،تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع إستراتيجيات وظيفية لتعميم الخدمات المالية وتتيح لها إطار لتطبيق الإصلاحات.

الفرع الثاني: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

يتعين على البنوك المركزية وضع إستراتيجية للشمول المالي تتكامل مع إستراتيجية البنك ككل قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف إستراتيجيتها القومية.

فتؤدي البنوك المركزية دورا مهما في خلق البيئة اللازمة لتفعيل الشمول المالي وتحقيق التوازن بين ضمان توفير الخدمات المالية لمختلف الفئات الإجتماعية وبين حماية البنوك من المخاطر التي تنشأ نتيجة التوسع في منح الائتمان،

اذ تلعب البنوك المركزية دورا أساسيا في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي ويتمتع موظفو البنوك المركزية بالمهارات والإختصاصات اللازمة للرقابة على العديد من البنود المرتبطة بالشمول المالي، وأظهر تحليل البنك الدولي شمل 52بلد أن البنوك المركزية تتولى زمام القيادة في إستراتيجيات الشمول المالي71%من الحالات الخاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المالي وبمقدور البنك المركزي القيام بما يلي:[1]

- رعاية وتوجيه إعداد إستراتيجية الشمول؛
- الإسهام في وضع القواعد واللوائح المشجعة عن طريق:
  - تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحول إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي ودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تحويطة محددة؛
  - الموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو بدون فروع بنكية.
- تحسين البنية الأساسية المالية، وهو مجال يقدم فيه صندوق النقد العربي مساندة نشطة، وذلك عن طريق:
  - إنشاء مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاق إنتشارها؛
  - تحسين أنظمة المدفوعات.
- تعزيز التثقيف المالي بين الوافدين الجدد على النظام المالي غالبا ما يكون توفير لمشهد الشمول المالي؛

[1] قيدومإلهام، (2019)،**دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا**،مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1ص ص56-57.

- إرساء آليات جديدة لتدير الأزمات وضمان الإستقرار المالي، بالإضافة إلى الإطار القانوني لمزاولة نشاط البنوك التشاركية؛
- التشجيع على المنافسة بين البنوك، وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء، وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة، بالإضافة إلى مراعاة ظروف العملاء لدي التعامل معهم وعدم إستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشمول المالي

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه سواء على المستوى الدولي أوعلى مستوى الدول العربية،لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل التحديات التي تواجه الشمول المالي فيمايلي: [1]

- ارتفاع مستوى الأمية المالية والتي يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة؛
- إنخفاض مستوى الوعي المصرفي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- سوء توزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، وخاصة في القرى والمناطق النامية؛
- ارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح مابين 17% إلى20% مما يؤدي إلى عزوف البعض عن الإقتراض؛
- إرتفاعتكلفة إجراء المعاملات المالية سواء في فتح حساب مصرفي أو التعامل مع الصراف الآلي ATM؛
- تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- إنتشار ما يعرف بالإقتصاد غير الرسمي في جميع إنحاء الجمهورية؛
- ارتفاع نسبة البطالة وهو ما يمثل عبئ على الدولة في توظيف هؤلاء الشباب؛
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه؛
- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن في الخدمات المصرفية،وهنا يأتي دور الشمول المالي في تحسينها وتعزيزها.

[1] أحمد محمود محمد النقيرة وأحمد محمد عبد الحي نور الدين،(2019)،**دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية – دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا–** ،مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد3، ص429.

المبحث الثالث: تأثير الشمول المالي على المتغيرات الاقتصادية

تري الحكومة في جميع إنحاء العالم إن للشمول المالي ارتباطا قويا بمختلف المتغيرات الاقتصادية،وله دور كبير في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي وكذا التحويلات المالية.

المطلب الأول: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

يؤثر الشمول المالي على الاستقرار المالي بشكل كبير ،مما يؤدي الى وجود علاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي حيث يدعم كل منهم الأخر.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار المالي

اختلفت مفاهيم الاستقرار المالي كل حسب وجهة نظره،ويمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه "الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار، في حالة وقوع الأزمات، في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة وكذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة و الوقت المناسبين."

وذلك مع عدم الإخلال بعمل الأليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمانوالسيولة. [1]

الفرع الثاني: العلاقة بين الشمول المال والاستقرار المالي

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، و استنادا إلى هذه الأبحاث، تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منها الأخر.[2]

يشير (2014) amidazicetj إلى وجود إجماع عام بين صناع السياسة على الدور الهام الذي يلعبه الشمول المالي في رفع مستويات الاستقرار المالي فضلا عن تحقيق إدامة الاستخدام والنمو الاقتصادي.

و من جانب آخر يبين(2011)khanأن هناك ثلاثة قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلاله أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي، تنمو القناة الأولى من خلال التنويعالأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع

([1])أحمد شفيق الشاذلي، (2014)، **الإطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، ص 16.

([2])فريق العمل الإقليمي لتقرير الشمول المالي في الدول العربية ، (2015)، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، ص 03.

مستويات الائتمان إلى شركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الاقتراضية نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لكل مقترض ضمن المحفظة ويقلل من تقلباته الأمر الذي ينعكس بالتالي على مخاطر النظام المالي بالانخفاض، في حين تتمثل القناة الثانية بزيادة عدد الادخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها.

أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي وبصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال الآثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي.

ويشير تقرير صندوق النقد العربي نشر في عام 2015،أن بعض الدراسات قد أكدت على وجود مستوى عالي من الشمول المالي يساعد الفقراء على تحسين ظروفهم المالية، ويرفع من مستوياتهم المعيشية،كما يولد قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة تتمتع بقوة نسبية أكبر من خلال إحداث تنمية مالية تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي،الذي ينعكس بدوره بزيادة استقرار النظام المالي.[1]

المطلب الثاني: تأثير الشمول المالي على التحويلات المالية

هناك علاقة متينة بين تدفقات التحويلات المالية والاشتمال المالي والحد من الفقر، إذ تبين البحوث إن ارتفاع التحويلات بنسبة 10% في المئة يؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 3.1% في المئة ومن هنا تتبع أهمية التواصل إلى خفض تكلفة أنظمة التحويل وجعلها أكثر كفاءة وشفافية، ومن المسلم به عموما إن التحويلات هي غالبا تدفقات منتظمة يمكن التنبؤ بها، الأمر الذي يجعل المستفيدين في التحويلات أميل نسبيا من حيث المبدأ، للإقبال على خدمات القطاع المالي الرسمي، ويلاحظ بوجه عام في البلدان ذات الدخل المنخفض، إن مستويات التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من مستوى انتشار واستخدام الحسابات المصرفية، وإذا ما استخدمت المصارف أو الاتحادات الائتمانية في إجراء التحويلات المالية قادرة على زيادة الطلب على الأدوات المالية، وقد أدرك العديد من مقدمي الخدمات المالية هذه الإمكانيات وشرعوا في عرض خدمات إضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويل المالي.

[1] بشار احمد العراقي وزهراء احمد النعيمي (2018)، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية** ، المؤتمر العلمي الدوليالثاني ،جامعة جيهان اربيل في العلوم الإدارية والمالية ، ص ص 110-111.

المطلب الثالث: تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

يؤثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا حيث يسمح برفع مستويات النمو الاقتصادي من خلال السياسات الهادفة إلى تحسين الخدمات المالية وسهولة وصول الأفراد والمؤسسات إليه.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، مما يؤدي إلى تغيير هيكلي في الإنتاج.

الفرع الثاني: تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الغرض والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد، فتمثل هذه الخدمات التي تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية،وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، ويرفع الإنتاجية والدخول،والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية، وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلامة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، والاستثمار في التعليم والتنمية الاقتصادية.[1]

الفرع الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي فكلما زادت مستويات الشمول المالي زادت مستويات النمو الاقتصادي والعكس صحيح، حيث يرتبط عمق انتشار و استخدام الخدمات المالية بمستويات العادلة الاجتماعية في الدولة، كما يساهم التوسع في استخدام الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وهو ما يساهم في زيادة مستويات النمو الاقتصادي.[2]

ويمكن تحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في آن واحد وذلك للوصول إلى نمو شامل ومستدام من خلال تشجيع السياسات والإصلاحات التي تعزز الطلب على الخدمات المالية، وكذلك تكثيف الخدمات المالية وهو ما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار.

([1])صورية شنبي والسعيد بن لخضر،(2018)، مرجع سبق ذكره، ص113

(2)فضيل البشير ضيف،(2020)، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، مجلد06،العدد1، ص ص 91-92.

خلاصة الفصل

يعكس الشمول المالي مدى قدرة الأفراد والمؤسسات بمختلف مستوياتها الاجتماعية وكذا مناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة في الوقت المناسب، وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى معقدراتهم وهذا يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت.

ونظرا لأهمية الشمول المالي في وقتنا الراهن في تجنب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، أقرت مختلف المنظمات العالمية مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى فعالية تطبيقه داخل البلدان المطبقة له، كما يحتل الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقع الصدارة في تحديات التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو وخلق فرص العمل من خلال توفير الاحتياجات والتمويلات اللازمة للمؤسسات.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

يزداد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم إقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية، إذ أنه وخلال السنوات الأخيرة إستطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الإقتصادي والرقي بأدائها، وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم، فهي تلعب دورا هاما وأساسيا في النهوض بإقتصاديات الدول نظرا للخصوصيات التي تتميز بها كالمرونة الإدارية والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج وقدرة تجاوبها مع التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية.

وهذا ماسيتم التطرق إليه في هذا الفصل، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول**: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **المبحث الثاني**: أهداف وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها
- **المبحث الثالث**: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنتشر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنتشارا واسعا في مختلف دول العالم، حيث تشكل هذه المؤسسات حيزا مهما وكبيرا من النشاط الإقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة بل تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا تكميلا للعديد من المؤسسات الكبيرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

إختلف المختصون حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحدود التي يتم الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى، وذلك بسبب تعدد المعايير التي تحدد مفهوم أو تعريف هذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا– المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك حسب الهدف من المفهوم، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين مفتاحيين رئيسيين وهما المعايير الكمية والأخرى النوعية، نوجزها في الشكل الموالي (رقم 02-01):

الشكلرقم (02-01): المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

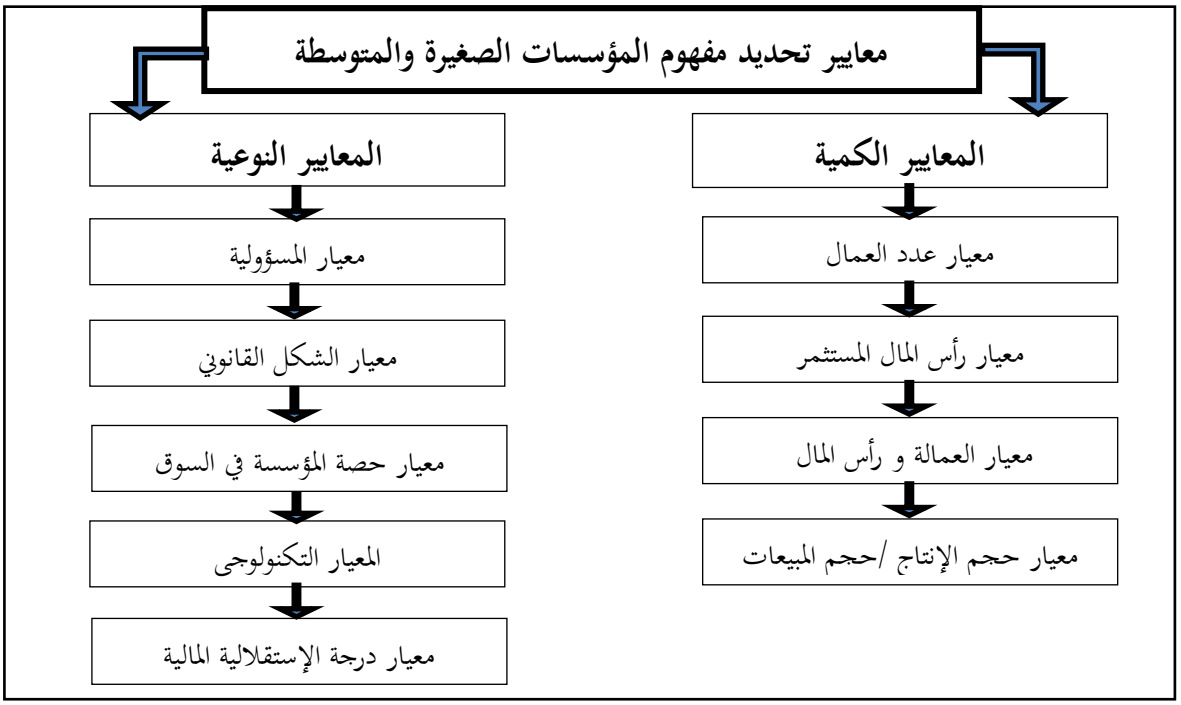

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

أحمد رحموني،(2011)،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 15.

1- المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية من أهم وأكثر المعايير إستخداما، إعتمادا على مجموعة من الخصائص الكمية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، ومن بين هذه المعايير نجد:

- **معيار عدد العمال:** وهو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة والثبات النسبي، لكن على الرغم من هذه السهولة إلا أن هناك من يرى وجوب توخى الحذر في إستعمال هذا المؤشر، حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية، وهناك عوامل أخرى يجب توخى الحذر في إستعمالها مثل ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى؛[1]
- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية، بحيث إذا كان حجم رأس المال كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الإعتبار درجة النمو الإقتصادي لكل دولة، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا؛ [2]
- **معيار العمالة ورأس المال المستثمر:** يعتمد في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين المعياريين السابقتين أي معيار العمالة ورأس المال المستثمر في معيار واحد، يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال، بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة؛ [3]
- **معيار حجم الإنتاج/ حجم المبيعات:** تعطي المبيعات صورة عن حجم النشاط الإنتاجي للمنشأة وقدرتها التنافسية في الأسواق، ويعاب هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق وإنخفاض المبيعات لأسباب خارجة عن إرادة المنشأة، لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم وإمكانيات وطاقات المنشأة التي تكون معطلة بالإضافة للتغيير والتذبذب بدرجة أكبر من تقلبات عدد العمال وحجم الإستثمار المشار إليهم سابقا.[4]

---

[1] أحمد رحموني، (2011)، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ص 15.

[2] أحمد رحموني، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] أحمد رحموني، (2011)،نفس المرجع السابق، ص 16.

[4] أحمد عارف عسان وآخرون،(2012)،**الأصول العملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، ص 19.

2- المعايير النوعية:

هي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة متى توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، وليس من الضروري توفرها جميعا ولكن من المهم توفر بعضها.

- **معيار المسؤولية:** حسب هذا المعيار فإن صاحب المؤسسة باعتباره مالكها، يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم بإتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده؛ [1]
- **معيار الشكل القانوني:** يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره و حجمه فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية والشركات التضامنية أو الوكالات، أو شركات التوصية بالأسهم؛[2]
- **معيار حصة المؤسسة من السوق:** بالنظر إلى العلاقة الحتمية التى تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه المنتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشر لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة، أما التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق مجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة.[3]
- **المعيار التكنولوجي:** حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى من ناحية التكنولوجيا؛[4]
- **معيار درجة الإستقلالية المالية:** حسب هذا المعيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي تملك على الأقل 50٪ من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.

ثانيا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لكل بلد تعريف خاص به وذلك حسب المستوى الإقتصادي، والإجتماعي والتكنولوجي وحسب المعايير الكمية والنوعية المعتمد عليها في تحديد التعريف.

---

[1] أحمد رحموني، (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] خباية عبد الله، (2013)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ص 15.

[3] أحمد رحموني، (2011)،نفس المرجع السابق، ص 17.

[4] خباية عبد الله،(2013)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي:

يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مزيج من المعايير الكمية والنقدية والغير نقدية والمتمثلة في عدد العمال ورقم الأعمال السنوي ومجموع الأصول وإذ تم التركيز على معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار كمي غير نقدي فإن المؤسسات الصغيرة هي التي يشتغل بها من 10 الى 50 عامل ومن 50 إلى 300 عامل بالنسبة للمؤسسات المتوسطة.[1]

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي:

حدد التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الإتحاد ويرتكز هذا على ثلاثة مقاييس هم: عدد العمال والحصيلة السنوية وإستقلالية المؤسسة الصغيرة تشغل أقل من 50 عامل وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة هي التي توفر معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.[2]

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي:

يضع البنك تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تقديم المساعدات لها فيعرفها على أنها المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة، وتستحوذ على نصيب محدود من السوق.[3]

4- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل(الإستراتيجية) والقصيرة الأجل(التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين10و50عامل، ونلاحظ من جملة التعريف السابق أن معياري العمالة ورقم المبيعات هما أكثر المعايير إستخداما لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[4]

---

[1] سارة عدوان، (2016)، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 10.

[2] مروان كرارزية، (2016)، **محددات منح القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسيتبسة، ص 04.

[3] رابح خوني ورقية حساني،(2008)،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها**،أتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص23-24.

[4]رابح خونيورقية حساني،(2008)، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ويمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة والتجارة والخدمات.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص، وهذا ما يؤهلها لأن تلعب دور هام في عملية التنمية وتتمثل هذه الخصائص في:

- **سهولة التأسيس(النشأة):** يتجلى ذلك في إنخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الإقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وإنخفاض تكاليف التأسيس نظر لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي؛
- **محدودية الانتشار الجغرافي:** إن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية؛ [1]
- **القدرة على تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك.إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات؛
- **القدرة على التقليل من البطالة:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقنيات ذات الكثافة العمالية وهو مايسمح برفع قدراتها على توفير مناصب الشغل والتقليل من مشاكل البطالة؛
- **القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الإستفادة من الوضع المالي الجديد، وذلك نظرا لطبيعة المرنة لهذه المؤسسات لتكييف مع هذه المتغيرات وأصبحت فرصة بقائها ونموها أكبر بكثير من المؤسسات الكبيرة؛(2)
- **القدرة على تدعيم المؤسسات الكبيرة:** تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبيرة من خلال توفير الاستهلاكيات الوسطية (التكامل نحو الخلف) أو تقوم بدور التوزيع أو التقديم للخدمات(التكامل نحو الأمام)، وذلك في إطار العقود من الباطن، وهو ماتميز به الإقتصاد الياباني من خصوصية حيث تصل نسبة

---

[1] بن عزة هشام، (2012)، **دور القرض الإيجاري « leasing » في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالياةللإقتصاد والتسيير، جامعة وهران، ص 22.

[2]عمران عبد الحكيم،(2007)، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حاله البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 08.

إعتماد المؤسسات الكبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى89,2 %في صناعة المنتوجات وإلى نسبة88,4% في صناعة الآلات؛[1]

- **القدرة على ضمان الفعالية في التسيير**: إن بساطة هيكلها التنظيمي والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام ومرونة نظام الإتصال الداخلي، يمثل سمات طرق التسيير فيها، وهو مايجعل العملية التسييرية تضمن تحقيق مؤشري الكفاءة والفعالية على مستوى جميع مستوياتها الوظفية، وهو ما يتناسب مع سرعة إتخاذ القرارات التى تضمن سرعة التأقلم مع بيئة الأعمال سريعة التقلب؛
- **سهولة الإدارة**: تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل المشروعات وسهولة إقناع العاملين والعملاء بها؛
- **إنخفاض تكلفة العمالة**: تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقنية إنتاجية أقل تعقيد وأقل كثافة رأسمالية، وبالتالي تمتلك القدرة على إستيعاب العمالة، وإن إنخفاض التعقيد فيها يجعل التدريب على إستخدامها أكثر يسرا؛[2]
- **القابلية لتجديد والإبتكار**: توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة عالية على التجديد والإبتكار في أعمالها ومن ثم فإنها تهتم بمايلي:
  - التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة؛
  - الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر؛
  - تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الإقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعد على التجديد والابتكار.[3]

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا تميز فيه بين العديد من الأنواع والأشكال، حيث تحوز على إهتمام بالغ من قبل الباحثين والمستثمرين الذين يفضلون إستثمار أموالهم في هذا النوع من المؤسسات لذا نجد أنها

---

[1] عمران عبد الحكيم،(2007)، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[2] هيا جميل بشارات،(2008)،**التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،ص ص31-33.

[3] غالم عبد الله وسبع جنان، (2013)، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 05-06ماي،ص 06.

تنشط في العديد من القطاعات الاقتصادية وتنقسم إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها حيث تتمثل هذه المعايير فيمايلي:

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة تواجهها:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه إلى:[1]

- **المؤسسات العائلية:** يتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة، ويتميز هذا النوع من المؤسسات أنها تعتمد في العمل على اليد العاملة العائلية، كما أنها تتخذ من منزلها مكانا لعملها؛
- **المؤسسات التقليدية:** تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به بشكل تعاقد تجاري، كما أن هذه المؤسسة قد تلجأ إلى العمل الأجير ويمكنها أن تتخذ محلا مستقلا عن المنزل كورشة صغيرة للقيام بأعمالها وهذا مايميزها عن النوع الأول من المؤسسات؛
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه متطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.[2]

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

وتنقسم إلى:

- **المؤسسات المنتجة الإستهلاكية:** مثل المنتجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود والأحذية والنسيج وغيرها، مايميز هذه الصناعات أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها؛(3)
- **المؤسسات المنتجة لسلع الوسيطة:** المتخصصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكمياوية، صناعة مواد البناء، وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة؛

---

[1] يوسف قريشي،(2005)،**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة الجزائر،ص 29.

[2] براهيمي حياة وجعيجعنبيلة،(2011)،**مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض نسبة البطالة**، ورقة عمل مقدمة في ملتقي دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر، ص 10.

[3] مراكشي محمد الأمين وآخرون(2017)،**دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني: مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي لونيسي البليدة،ص10.

- **المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز:** تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطاع الغيار المستورد.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها:

وتنقسم حسب هذا المعيار إلى:[1]

- **المؤسسات الصناعية: (القطاع الصناعي):** هي تلك المؤسسات التي تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى منتجات إنتاجية نهائية أو وسيطة وذلك بالاعتماد على الآلات والمعدات التي تمتلكها المؤسسة؛
- **المؤسسات الخدماتية: (قطاع الخدمات):** هي مشروعات تقدم خدمات لعملائها مثل خدمات النقل، أو التوصيل، إصلاح وصيانة السيارات، الطباعة وغيرها، نظرا لما يحققه من أرباح وعوائد مناسبة دون الحاجة للإستثمارات كبيرة؛
- **المؤسسات التجارية:** هي التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها، توزيع سلعة مصنعة أو سلع مختلفة أو تعبئة سلعة أو تغليفها ثم بيعها بهدف الحصول على هامش ربح وإعادة استثمار؛
- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة الملكية:** أن الشكل القانوني لأي مؤسسة يعتبر الهوية الرسمية والشرعية لها، وعلى صاحب المشروع التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة، وحسب هذا المعيار نجد:
- مؤسسات خاصة: هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد؛
- مؤسسات مختلطة: هي مؤسسات تعود ملكيتها بصفة مشتركة للقطاع العام والخاص؛
- مؤسسات عامة: هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين فيها التصرف فيها دون موافقة من الدولة، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك.[2]

---

[1] بن حراث حياة،(2012)،**سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أطروحه دكتوراه غير منشوره ،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة تلمسان،ص21.

[2] لزهر العابد،(2012)،**إشكاليه تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينه 2، ص 19 -20

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا إقتصاديا وإجتماعيا هاما في العديد من الدول المتقدمة والنامية وفيما يلي إيجاز لأهمية هذه المؤسسات:[1]

الفرع الأول: على مستوى الفرد صاحب المشروع: تتمثل أهميتها في مايلي:

- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص؛
- توفر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية؛
- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته بصفة خاصة إذ أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد؛
- إن صاحب المؤسسة الناجح إستطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه مالم يحققه الأخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والأخرون؛
- إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فرصة لصاحبها لتوظيف مهارته و قدراته الفنية لخدمة مشروعه كهواية يشغلها قبل أن تكون وظيفته؛
- إن تشجيع الشباب وتسهيل إمتهانهم للأعمال الحرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر عليهم الوقت الذي يقضونه في إنتظار التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص.

الفرع الثاني: على مستوى المجتمع: تتمثل أهميتها في مايلي:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والسلعية والفكرية؛
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي؛
- إنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛
- إنها تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع؛
- إستيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

الفرع الثالث: على المستوى العالمي:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالمي فيمايلي:

[1] محمد هيكل،(2003)،**مهارات إداره المشروعات الصغيرة**، مجموعه النيل العربية ،الطبعة الأولى، مصر، القاهرة،ص48 -47.

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها؛
- تهتم معظم دول العالم بعقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا وحضاريا؛
- إنتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم؛
- باتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من أقوى أدوات التنمية الصناعية والتكنولوجية وكذلك مدى مساهمتها في الإقتصاد الوطني وترقية الصادرات.

المبحث الثاني: أهداف وعوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل مكانة متقدمة ضمن سياسات وإستراتيجيات الدول وبالتالي فإن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية قصوى لتعدد مصادر التمويل وتنوعها وكذلك العراقيل التي تتعرض لها وتحد من إمكانية إستمرارها وسنتطرق إلى كل الأهداف، والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة إقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذلك إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض الأنشطة المفقودة؛
- إستعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛[1]
- إستحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق إستخدامهم لأشخاص أخرين، ومن خلال هذا الإستحداث لفرص العمل يمكن أن يحقق الإستجابة السريعة للمطالب الإجتماعية في مجال الشغل؛

[1] مكاحليه محي الدين،(2015)، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، دراسة حالة ولايتي قالمة وتبسة، مذكرة دكتواره، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي1945قالمة،ص59 .

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الإقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في إستخدام ذات المدخلات؛
- تشكل احدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي؛
- تشكل احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الضرائب المختلفة؛
- المحافظة على التوازن بين المناطق على مستوى الوطني خاصة بين الريف والمدينة، مما يساهم غي تقليص ظاهرة النزوح الريفي، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية متوازنة على المستوى الوطني.[1]

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات الكبيرة تتعرض في سنواتها الأولى إلى حالات من النجاح أو الفشل، وسوف يتم التطرق إلى بعض العوامل المؤدية إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1_ المهارات الشخصية والإدارية للمالك: تبين بأنه ليس كل شخص مؤهل يكون صاحب عمل ناجح بل يحتاج إلى الدراسات الإدارية التى تعطي مكانة أولى للإستعددات والمؤهلات النفسية والشخصية لصاحب العمل الصغير، والمصارف والمهارات الإدارية التي يحتاجها حتى يدير عملا ناجحا؛[2]

2 _ تحديد الأهداف من طرف المالك: يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، إن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة، وإذ لم تكن هذه الأسئلة عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد إستيعابها، فإن هذه المنظمة ستكون معاقة في طريق نموها وتطورها؛

3_ المعرفة الممتازة بالسوق: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتاجاتها وسلوكيات عملائها وردود أفعال المنافسين، تحقيق النجاح في خلق زبائنها الخاصين بها، والتالي فإن الأعمال الصغيرة والمتوسطة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن، ضمن جزء محدود من السوق أو مجموعات من الزبائن قدلا تكون جذابة للشركات الكبيرة؛[3]

---

[1] محمد يعقوبي،(2006)،**مكانه وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولالعربية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 17- 18 أبريل،ص45.

[2] قارة ابتسام،(2012)،**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، دراسة حاله ولاية مستغانم، مذكرة ماجستير، كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص 48 .

[3] قارة ابتسام،(2012)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

4_ التقدير السليم لرأس المال والإئتمان: يتمثل عامل رأس المال المناسب في المبلغ الذي يستطيع مالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إستثماره فيها، وكلما كان رأس المال متوافر كلما كان أفضل خاصة مع العقبات التمويلية التي تعترض هذه المؤسسات، لأن البنوك عادة ما تحتفظ على تمويلها لإرتفاع درجة مخاطر التمويل في هذه المؤسسات؛

5 _ قدرة المؤسسة على تقديم شئ مميز: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةأن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة، أو إستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة؛

6 _ الحصول على عاملين أكفاءوجذب متميزين والمحافظة عليهم: إن نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الإختياروالتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل مالديهم من قدرات؛

7_ وجود الفرصة الإستثمارية الحقيقية: بمعنى أنه يجب أن يكون هناك مجموعة من المستهلكين يرغبون في منتجات وخدمات المؤسسة، وهناك طريقتان لتحديدالفرصة الإستثمارية الحقيقية، الأولى وهي الأقل عملية وهي البدءبإعتقاد أن السوق عادة مايحتاج إلى سلعة أكثر جودة وأقل سعر من المنتجات المنافسة وهو مايعرف بالتوجه الإنتاجي،

أما المدخل الأخر يعتمد على التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقبله للمنتجات وهو مايعرف بالمدخل التسويقي.[1]

المطلب الثالث: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإلى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية إستمرارها، وقد يكون أكبر مشكل تتعرض له المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول عليه، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أرباحها بشكل كبير، وفيمايلي جملة من المشاكل التي تواجه المؤسسات.

الفرع الأول: مشاكل التمويل

- ضعف رأس المال الخاص والإقراض من العائلة والأصدقاء وعدم كفايته؛
- مخاطر الإقراض من السوق الغير رسمي، كسعر الفائدة المرتفع جدا وشروط الإستيراد؛
- صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجاريةلإرتفاع درجة المخاطرة؛
- مشاكل التمويل في الأسواق المالية والبورصة وصعوبة طرح تداول الأسهم؛

[1] مكاحلية محيي الدين،(2015)،**تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، حاله ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة مقدمة لنيلشهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمه، ص 59- 71.

- مشاكل الإدارة المالية وصعوبة تقدير الاحتياجات؛
- مشاكل تأخير السداد وخسارة الديون.[1]

الفرع الثاني: المشكلات والصعوبات الإدارية

- إجراءات التأسيس: تتمثل في القوانين والأنظمة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى إنسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع؛
- تعدد الجهات: تتمثل في:
  - التأمينات الإجتماعية؛
  - الصحة والبيئة؛
  - التموين والكهرباء؛

- الضرائب: أبرزها إنحياز قوانين الإستثمارات المطبقة في الدول العربيةإلى المؤسسات الكبيرة، وخاصة في موضوع الإمتيازات والإعفاءات الضريبية في حين لا تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات؛[2]

- غياب التنسيق: يكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- مشاكل محاسبية: غالبا مايكون صاحب المشروع الصغير غير مهتم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب؛

- عدم معرفتها بأساليب مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة: كسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت لإنجاز معاملاتها؛

- ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات: خاصة في مايتعلق بالمؤسسات التنافسية وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل والمنافسات الإجتماعية.[3]

الفرع الثالث: المشكلات التسويقية:

إن المشكلات التسويقية تعتبر من أكثر محددات إستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا يعود لعدة عوامل تتمثل فيمايلي:

- نقص الإمكانيات و المؤهلات: يتمثل ذلك في:
- نقص الوعي التسويقي للأفراد وعدم وجود صيغة مشتركة بين هذه المشروعات؛

---

[1] رابح خوني،(2008)، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] نبيل جواد،(2007)،**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع لبنان، ص 102.

[3] نبيل جواد،(2007)، مرجع سبق ذكره، ص103.

-نقص الإمكانيات المالية اللازمة للترويج والإعلان، حيث تواجه صعوبة بالغة في تسويق منتاجاتها خارج الرقعة الجغرافية التي تتواجد فيها؛

- المناخ العام وغياب حوافز التسويق: غياب الدعم الإقتصادي والمساعدات المالية التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل: الإعفاءات الجمركية وتقديم الأراضي ودراسات الجدوى بأسعار منخفضة، كل ذلك يقود إلى نقص الخبرة التسويقية؛

-المنافسة الشديدة: بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة ومن جهة أخرى مع المشروعات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى صعوبة في خلق منافذ تسويقية.[1]

الفرع الرابع: المشكلات الفنية: وأهمها:

-الإعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية؛

-إستخدام أجهزة و معدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة؛

- عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية؛

-عدم خضوع مواد الخام المستخدمة و مستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية؛

-صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطويروالتحديث التكنولوجي؛

-صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية؛

-تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطةصعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها.

أولا– مشكل نقص الخبرة أو المعلومات: تتمثل في:

-قلة المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-غياب المتابعة عن طريق التحريات الميدانية المختلفة؛

-الإختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، أدى إلى تضارب في تقديم الإحصائيات بين الهيئات؛

-غياب الخطط القائمة على دراسات واقعية متكاملة من خلال خبرات متخصصة لدراسة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات؛

-عدم القدرةعلى تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة.

---

[1] رامي زيدان،(2010)،**المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سوريا ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص 45 .

ثانيا– قلة الخبرة التنظمية و التسييرية: تعتبر قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للأسباب التالية:

-عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعدد مسيرين أكفاء لتسيير الإدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال؛

-نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق بينهم؛

- خوف الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليس لهم الخبرة في إجراء التعامل معها.[1] ،

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التمويل بمختلف أشكاله وتنوع مصادره يعتبر أداة ضرورية لأي إقتصاد فمن خلال عملية التمويل تضمن المؤسسة مواصلة نشاطها الإقتصادي وجعله أكثر ديناميكية، ليتواصل مع التطور الحاصل في المحيط الإقتصادي الوطني والعالمي،

وعلى المؤسسة التي هي بحاجة دائمة للتمويل، أن تختار أفضل المصادر وبأقل تكلفة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل بمثابة الدم الذي يسري في شرايين المؤسسات الاقتصادية ويعينها على تحدي الصعوبات وتشجيع الإبداع وزيادة النمو، ودفع عجلة التنمية بكل ماينتج عنها.

الفرع الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الإقتصادي، وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها فإذا لم تكفي، إتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائض من الأموال لسد هذا العجز ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه"نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي".

وهناك من الإقتصاديين من يرون أن للتمويل معنيان وهما معنى حقيقي ومعنى نقدي:

فالمعنى النقدي نقصد به الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير الموارد الحقيقية، وذلك بهدف خلق رؤوس أموال جديدة.[2]

---

[1] زويتة محمد الصالح،(2007)،**أثر التغييرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم علوم التسيير جامعة الجزائر، ص 14.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة،(1983)،**مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ص 121.

أما المعنى الحقيقي للتمويل فهو يتمثل في توفير الموارد والمتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية أو لبناء طاقات إنتاجية وكذا إنشاء مشروعات إستثمارية وتكوين رؤوس أموال جديدة.

ويعرف التمويل بأنه أحد مجالات المعرفة، وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن إستخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات.[1]

الفرع الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن التمويل عنصر أساسي في بقاء وإستمرار المؤسسة الاقتصادية حيث يعد ضرورة حتمية للبدأ في أي مشروع كان، وهذا حسب المقولة"أن المال هو قوام الأعمال."

فتكمن أهمية التمويل خاصة عند قيام المؤسسة بعمليات توسع فهي بحاجة لتجديد إستثمارتها بإعادة صيانة آلاتها وإمتلاك آلات ومعدات وعقارات جديدة أي كل ما يساعدها؛

تمكين المؤسسة من تغطية احتياجاتها المتعلقة بالمواد الأولية والسلع المباعة أي تغطية احتياجات العملية الإنتاجية والتسويقية ولمواجهة جميع المصاريف المتعلقة بالإستغلال مثل أجور العمال، مصاريف الكهرباء، التأمينات.....ألخ؛

ومن أجل أن يلعب التمويل دور فعال ولكي تكون له أهمية على مستوى الإقتصاد، يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي سواء من الناحية الاقتصادية أو الإجتماعية.[2]

المطلب الثاني: أنواع وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف أنواع وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب احتياجات المؤسسة، وماتتطلبه العمليات التي تقوم بها.

الفرع الأول: أنواع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك نوعين من التمويل:

أولا– التمويل الداخلي:

إن تمويل احتياجات المؤسسة يجب أن يولد وينشأ من المؤسسة ذاتها، وهو ما يعرف بالتمويل الذاتي، وهو قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من خلال كل العمليات التي تقوم بها.

ويرى"Depallens " بأن التمويل الداخلي يمكن الشركة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون، وتنفيذ الإستثمارات الرأسمالية وزيادة رأس مال العامل، ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد عن العمليات

---

[1] عبد المعطي أرشيد وآخرون،(1995)،**أساسيات الإدارة المالية**، الأردن، ص162.

[2] شوقي حسين،(1998)،**الموارد التمويلية** ، الدار الجامعية القاهرة، مصر، ص 44 .

الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الغير مستخدمة حيث يشكلان القدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية.[1]

1_مصادر التمويل الذاتي: إن التمويل الذاتي بإعتبارهموردا هاما للمؤسسة يتكون من العناصر التالية:

التمويل الذاتي= الإهتلاكات+ الإحتياطات+ المؤونات+ الأرباح.

أ. **الأرباح المحتجزة:** هو الجزء من الأرباح الصافية الغير موزعة للعمال أو الشركاء وهذا بعد طرح الإهتلاكات والمؤونات والإحتياطات القانونية، فالإدارة والمساهمين يفضلون حجز جزء من الأرباح للإعادة إستثماره في الشركة وتوزيع عائد مناسب على الأموال التي يستثمرها حملة الأسهم، لكن توجد عوامل قد تعيق هذا الإختيار وهي:

- سياسة توزيع الأرباح المعتمدة من طرف الشركة؛
- تدنى الإيرادات في فترة زمنية معينة؛
- التوجه نحو الإستثمارات الضخمة التي تتطلب أموال ضخمة لاتكفي الأرباح المعاد إستثمارها في تغطيتها؛
- فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في توسيع نشاطها الإنتاجي خاصة الحديثة منها، تكون غالبا غير قادرة على الحصول على الأموال من مصادر خارجية، وبالتالي فمن الأفضل لها الإعتماد على الأرباح المحتجزة لمقابلة النمو حتى تبلغ مرحلة النضج وتبدأ في توزيع الأرباح.[2]

ب. **الإحتياطات:** تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة والتي تقتطعها من الأرباح المحققة وغير الموزعة والتي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة وهي نوعين:

- **الإحتياطي القانوني:** وهو الحد الأدنى من الإحتياطي الذي لابد من الشركة تكوينه وحدده القانون 5% من صافي الأرباح على أن لا تتعدى 10% من رأس مال الشركة ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال؛
- **الاحتياطي النظامي:** يتم تكوين هذا الإحتياطي طبقا لنظام الأساسي للشركة حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية للأغراض معينة.

ج. **المؤونات:** تعرف على أنها مبالغ مالية ترصد لمقابلة إنخفاض غير عادي في قيمة الأصول.[3]

---

[1] عبد الغفار حنفي،(2002)، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**،الإسكندرية،مصر، الطبعة الثالثة، ص 380.

[2] جميل أحمد توفيق،(1987)،**أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان، ص 404.

[3] ناصر الدين عدوان،(2004)،**تقنيات مراقبة التسيير**،دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول،ص29.

د. **الإهتلاكات:** تعرف على أنها عملية تناقص القيمة المحاسبية للأصل من الأصول ناتج عن إستعماله أو عن الزمن أو عن التطور التكنولوجي أو للأثار أخرى، ولصعوبة قياس هذا التناقص فإن الإهتلاك يتعلق عادة بتوزيعه على مدى الحياة.

ويلعب الإهتلاك في المؤسسة دورا إقتصاديا يتمثل في إهتلاك متتالي للإستثمارات، ودورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأصول المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية لذلك تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها، وبصفة عامة يقصد به رؤوس الأموال التي تتولد داخل المؤسسة من خلال قيامها بمختلف الأعمال.[1]

2_مزايا وعيوب التمويل الذاتي

أ.**المزايا:** يعتبر التمويل الذاتي الوسيلة المتاحة أمام الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يصعب الحصول على هذه الأموال من وسيلة أخرى؛

- أول مصدر متاح دون فائدة تدفع له؛
- مصدر تمويل مضمون يقي من الأخطار(عدم اللجوء إلى الديون)؛
- تمويل الإستثمارات من الأرباح المحققة يعطي الإدارة حرية التصرف؛
- تمثل أموال الإهتلاك الجانب الأكبر في التمويل الداخلي وهي تسمح أيضا بتخفيض الوعاء الضريبي؛
- كلما كان معدل التمويل الذاتي مرتفع فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مردودية رأس المال الخاص وزيادة العائد على السهم الواحد، الأمر الذي يشجع أصحاب رؤوس الأموال على إستثمار أموالهم وتركها لمدة أطول تحت تصرف المؤسسة.

ب.**العيوب:** تتمثل عيوب ونقائص التمويل الذاتي فيمايلي:

- حجم التمويل الذاتي لا يكفي عادة لتغطية كل حاجيات التمويل؛
- قد يؤدي الإعتماد على التمويل الداخلي إلى التوسع البطئ مما يؤدي إلى عدم الإستفادة من الفرص الإستثمارية المربحة المتاحة؛
- زيادة أعباء الإهتلاك لزيادة مصادر التمويل الذاتية قد ينعكس على تكلفة المنتج بالزيادة.

[1] مكاحلية محي الدين،(2015)، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ثانيا– التمويل الخارجي:

يقصد بالتمويل الخارجي جميع الأموال التي تأتي من مصادر خارجية، وهو يعتبر مكمل للتمويل الداخلي، حيث إذ لم يكفي التمويل الداخلي فإن المؤسسة تلجأ إلى الإقتراض من البنوك أو عن طريق طرح أسهم للإكتتاب العام أو إصدار سندات قابلة للتداول في البورصة.

ويتوقف حجم التمويل الخارجي على احتياجات المؤسسة وحجم التمويل الداخلي لتغطية هذه الاحتياجات.[1]

الفرع الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار التمويل الخارجي نقسمه إلى طريقتين من التمويل وهما:

أولا– التمويل المباشر: وهو يعبر عن العلاقة المباشرة بين المدخر وذوي الفائض في الأموال والمقترض ذوي العجز في التمويل، دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي.[2]

ثانيا– التمويل الغير مباشر: ويعبر عن الصورة الأخرى للتمويل، ويتم عن طريق الوساطة المالية، المؤسسات النقدية، ولهذا فإننا نجد في هذه الطريقة نوعان من التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية غير البنكية، والتمويل غير المباشر للمؤسسات المالية البنكية.[3]

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نعالج في هذا الجزء المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات في تمويل مشروعاتها، والمتمثلة في المصادر قصيرة الأجل، المتوسطةوطويلة الأجل.

الفرع الأول: التمويل قصير الأجل

يقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة.[4]

وتنقسم إلى:

أولا– الإئتمان المصرفي

يعتبر الإقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للمؤسسات، وله عدة أشكال حيث يمكن تصنيفها من حيث الضمان أصول، أما من حيث طبيعة الإستغلال فيمكن تصنيفها إلى قروض الإستغلال الخاصة والقروض بالإلتزام؛

---

(1) شاكر القزويني،(1992)، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 138.

(2) عبد المجيد قدي،(2003)،**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص 261.

(3) شاكر القزويني،(1992)، مرجع سبق ذكره، ص 200.

(4) عبد المطلب عبد المجيد،(2009)،**إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 170.

ثانيا– الإئتمان التجاري

وهو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء البضاعة بقصد إعادة بيعها أو إستخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، وبذلك فإن الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة والمتاجرة بها، وهناك أسلوبان لمنح الإئتمان التجاري هما الحساب الجاري(المفتوح)وأوراق الدفع أو الكمبيالات؛[1]

ثالثا– رأس مال المخاطر

يرجع تأسيس رأس مال المخاطر إلى المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك جملة من الأهداف تصب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الإستثماري؛
- توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة؛
- بديل تمويلي في حالة ضعف وهشاشة السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للإكتتاب.[2]

رابعا– التمويل عن طريق مؤسسات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعيا من الحكومات نحو ترقية وتنمية بعض القطاعات الاقتصادية، ومنها منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإنشاء بعض الهيئات الحكومية والمؤسسات لتقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات، لتقليل من حدة المشكلات المالية؛

خامسا– التمويل عن طريق الجمعيات المهنية

تقوم بعض الجمعيات المهنية بالمساهمة في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتقديم الخدمات الإستثمارية والمساعدات المالية؛

سادسا– التمويل عن طرق القطاع التكافلي

لقد أصبح هذا القطاع أحد مصادر التمويل وأكثرها تأثيرا في الحركة الاقتصادية من خلال توفير التمويل الكافي المجاني للمجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

---

[1] خوني رابح ورقية حساني،(2008)، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] مكاحلية محي الدين،(2015)، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[3] عمران عبد الحكيم،(2007)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفرع الثاني: التمويل متوسط الأجل

وهو ذلك النوع من القروض يتم سداده في فترة تزيد عن سنة، وينقسم إلى نوعين:

قروض مباشرة متوسطة الأجل، التمويل بالاستئجار.[1]

أولا– القروض المباشرة

وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض، وإن قروض البنوك تتراوح مابين سنة و5سنوات في حين تتراوح قروض شركات التأمين مابين5و15 سنة، في هذا النوع يكون البنك معرض لخطر تجميد الأموال وكذا إحتمالات عدم السداد؛

ثانيا– التمويل بالاستئجار

قد تلجأ المؤسسة إلى استئجار الأصول وذلك من أجل تلبية حاجياتها من التمويل طويل الأجل بدل من حيازتها، لأنه من المعروف أن حيازة هذه الأصول مكلفة بالنسبة للمؤسسة، وإقبال المؤسسة على شراء هذه الأصول يؤدي إلى تجميد مقدار كبير من الأموال، وبالتالي بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أصل ثابت دون شراء هذا الأصل ويكون عن طريق استئجار هذا الأصل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار تدفع دوريا.

الفرع الثالث : التمويل طويل الأجل

تلجأ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة، وتتكون مصادر هذا النوع من نوعين: أموال الإقتراض والملكية.

أولا– أموال الملكية: تتكون هذه الأموال من الأسهم العادية والممتازة، الأرباح المحتجزة؛

ثانيا– أموال الاقتراض: تتكون هذه الأموال من القروض طويلة الأجل والسندات.

[1] عدنان هاشم ورحيم السامرائي،(1997)،**الإدارة المالية**، منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة الجماهرية الليبية، الطبعة 2، ص 269.

الشكل رقم(02-02): مخطط تقسيم مصادر التمويل

التمويل قصير الأجل	التمويل متوسط الأجل	التمويل طويل الأجل
• قرض تجاري • قرض مصرفي • رأس مال المخاطر • التمويل عن طريق المؤسسات • التمويل عن طريق الجمعيات	• قرض مباشر • قرض بالاستئجار	• أموال الملكية • أموال مقترضة

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات السابقة.

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال هذا الفصل المتعلق بتحديد الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنوع متميز في حجمه وفي طريقة إدارته وتحديد مجموعة الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وإبراز أهميتها على المستوى الاقتصادي والإجتماعي، توفير مناصب العمل، زيادة الناتج المحلي الإجمالي وغيرها.

وكذلك إبراز أهم المشاكل والعراقيل التي تعيق تطورها، منها المشاكل الإدارية ومايترتب عنها من البيروقراطية، ومشاكل أخرى متعلقة بالعقار الصناعي....وخاصة الصعوبات المالية المتمثلة في صعوبة الحصول على القروض وتحيز البنوك على عدم الإقراض.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ماتعاني قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعتبر من أهم مصادر التمويل التي يخصص الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف التأسيس التي تكون ذات تكلفة عالية، لذلك تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل كقروض البنكية التي تعتبر المصدر الخارجي الأساسي لتمويل هذه المؤسسات، إلا أن هناك صعوبات تواجهها في التمويل بالإقتراض البنكي والتي تتمثل في تقلبات أسعار الفائدة ومختلف المخاطر الأخرى.

ونظر لهذه المشاكل التي تواجه التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدى بهذه الأخيرة إلى اللجوء والسعي نحو تطبيق الشمول المالي من أجل تمويل احتياجاتها الضروري.

الفصل الثالث:

تجارب عربية في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعد الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شرطا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة، خاصة في الدول العربية،إذ أظهرت التقارير والدراسات أنها المنطقة التي يزداد فيها الفقر مند عام 2010، مما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع نطاق الشمول المالي وتقديم الدعم بشكل أكثر فعليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد قامت المنظمات الدولية والإقليمية بتقديم الدعم لها نظرا لدورها الهام في زيارة المنافع الاقتصادية، ونتيجة لذلك فقد خطت الدول العربية خطوات هامة حيث عملت العديد من هذه الدول على وضع آليات لتطوير وتوسيع الشمول المالي فيها، مثلما توضحه تجربتي كل من مصر والسعودية.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول**: ماهية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المبحث الثاني**: تجاربعضالدولالعربيةفيتعزيزالشمولالماليللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطة.
- **المبحث الثالث**: آفاق تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحدث الخطط التي تسعى الدول إلى تطبيقها، والتي تهدف إلى استيعاب العديد من المؤسسات التي تتعامل خارج القنوات المالية الرسمية.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشراته

يعتبر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الخطط المالية التي تسعى لها الدول والذي يختلف مفهومه عبر المؤشر الذي يحاول قياس ذلك.

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما أشرنا سابقا أن الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت مؤسسات أو أفراد والعمل على تمكين هذه الفئات من استخدام تلك الخدمات، على أن يتم تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:"على أنه مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية بتكاليف معقولة، على عدد أكبر من المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة حيث يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى المؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة، فيضمن الشمول المالي للمؤسسات المالية تطوير منتجاتها، مما يخلق تنافس بين المؤسسات من حيث تقديم منتجات مالية أرخص وأسهل وتراعي مصلحة المستهلك."

(1)بن قيدة مروان وبوعافية رشيد مصدر،(2018)، مرجع سبقذكره، ص**92**.

الفرع الثاني: مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلخص الشكل التالي رقم(03-01) مفهوم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر المؤشر الذي يحاول قياس ذلك:

الشكل رقم(03-01): مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

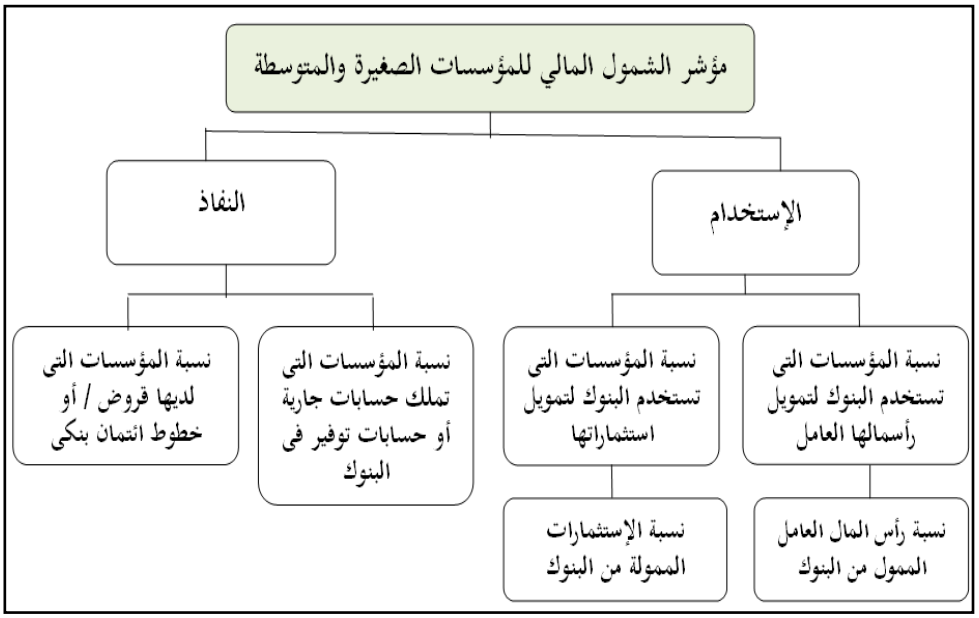

المصدر: نيكولا بلانشية وآخرون،(2019)، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ورقة بحث رقم02/19، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص4.

للتعامل مع مشاكل النفاذ للتمويل على المستوى العالمي فان هناك العديد من الخبرات لمجموعة العشرين G20، وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وغيروهم، ومن أهمها: [1]

- سد فجوة الشمول المالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، وهوما ينعكس إيجابيا مع زيادة النمو، وتحسين فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، وخلق فرص العمل تقدر بـ 16مليون وظيفة في دول منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى حتى سنة 2025، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية؛

(1)المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي،(2019)، **تقرير التنمية العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية–دور جديد لتعزيزالتنمية المستدامة–**، الإصدار الرابع، الكويت وجمهورية مصر العربية، ص 116.

- تعزيز الحوكمة والشفافية بما فيها حوكمة مؤسسات القطاع المالي، حيث تنعكس أوضاع الحوكمة الجيدة الإيجابية على استقرار المؤسسات في الدول بوجه عام، ومن ثم على فرص وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل كما تنعكس هذه الحوكمة الجيدة بالضرورة على الأطرا التنظيمية والإشرافية في القطاعات المالية في الدول المختلفة ؛
- تعزيز التعاملات المالية الرقمية والتكنولوجية المالية الرقمية لدعم الاقتصاد الرقمي الأوروبي والوصول إلى التمويل وذلك بتقديم تسهيلات للتجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع بناء قدراتها التجارية،بما يتطلبه ذلك من بناء طاقتها الرقمية، وتحسين الوصول إلى الانترنت خارج المراكز الصناعية، ودعم المشاركة في التجارة الرقمية، وكذلك دعم الشمول المالي من خلال تقوية البنية التحتية المالية لهذه المؤسسات، وتسهيل الوصول إلى الأدوات المالية المختلفة،ودعم الشمول المالي الرقمي،إذ تشير التقارير إلى أن80% من البنوك الأوروبية تعمل منذ سنة 2018 على توجيه أولوياتها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتمويل والتكنولوجيا المالية الجديدة بما فيها الذكاء الاصطناعي، هذا إضافة إلى دعم الخبارات التمويلية وذلك ضمن برنامج الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير تمويل منخفض التكلفة لتلك المؤسسات الخاصة التي تواجه صعوبات تمويلية50% من المؤسسات المستفيدة بين 2014 و2017 هي مؤسسات ناشئة؛
- تأسيس بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم انتشار محافظ المؤسسات الصغيرة في معظم البنوك التجارية في كافة أنحاء العالم بما فيها المنطقة العربية، فإن هناك العديد من الدول قد قامت بتأسيس بنوك متخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها كوريا الجنوبية التي أسست بنك متخصص يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية و الأجنبية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.

المطلب الثاني:منافع زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات الداعمة له

نتج عن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق العديد من المنافع التي لم تقتصر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل شملت الفرد باعتباره هو العنصر الفاعل في المؤسسات عن طريق المنظمات سواء الدولية منها أو العالمية.

الفرع الأول: منافع زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تؤدي زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق المنافع التي تتمثل في: النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، فعالية السياسة الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى استقرار الأوضاع المالية الكلية. [1]

أولا– النمو الاقتصادي:

من شأن سد فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية أن يساعد على زيادة النمو الاقتصادي السنوي في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى بنسبة تصل إلى1 %، وذلك من خلال تقديم الأدلة على المكاسب المتحققة من الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد، كما إن تخفيف القيود أمام حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل قد يؤدي إلى تحقيق منافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأجل بنحو5% في بلدان معينة؛

ثانيا– خلق فرص عمل:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في تعزيز توظيف العمالة، لاسيما في الاقتصادياتالنامية وهي المساهم الأكبر في توظيف العمالة على مستوى جميع مجموعات الدخل في مختلف البلدان، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك من كبار المساهمين في نمو توظيف العمالة (دراسةKUMAR2017)،وتشير النتائج التي خلصت إليها دراسةAYYOGRIADEMIRAGUC-KUNNو AND MAKSIMOVIC2014إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أقل من100موظف)، تمثل نصف القوة العاملة تقريبا في البلد المتوسط وأن الشركات الصغيرة (أقل من 20موظف)، هي المساهم الأكبر في نمو توظيف العمالة، وقد خلصت الدراسة كذلك إلى أن الشركات السابقة هي صاحبة أعلى معدلات نمو توظيف.

ومن شان زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و آسيا الوسطى أن تساهم في رفع معدلات توظيف العمالة، مما يحتمل أن يخلق حوالي16مليون وظيفة بحلول عام 2020؛

(1) نيكولا بلانشيه وآخرون، (2019)، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى**، ورقة بحث رقم 02/19، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، وشنطن، ص 5.

ثالثا– فعالية السياسة الاقتصادية **الكلية:**

تقترن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بزيادة فعالية السياسة المالية الكلية، بما في ذلك من خلال تحسين التحصيل الضريبي ويشير منهج الانحدار الذاتي للمتجهات إلى أن أي صدمة موجبة في فجوة الناتج يعقبها زيادة فعالية تعبئة الإيرادات الضريبية في البلدان التي تسجل مرتبة عالية في مؤشر الشمول المالي، للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كذلك تفيد دراسة صندوق النقد الدولي"IMF52018B" أن زيادة الشمول المالي تقترن بارتفاع الإيرادات والمصروفات كحصة من إجمالي الناتج المحلي وبالتالي استقرار أثار السياسة النقدية واستقرار الأسعار في البلدان التي تشهد درجات أعلى من الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمع ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتاح لها فرصة الحصول على خدمات الاقتراض الرسمية يمكن أن يزداد دور سعر الفائدة في الاقتصاد، مما يحسن من انتقال أثار السياسة النقدية ويسمح للسلطات النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار الأسعار، فالاستجابة في فجوة الناتج إزاء صدمة مرتفعة من الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك عزوف البنوك المركزية عن التضخم يؤدي إلى زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ يوضح الشكل رقم(03–02) الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

الشكل رقم (03–02): الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

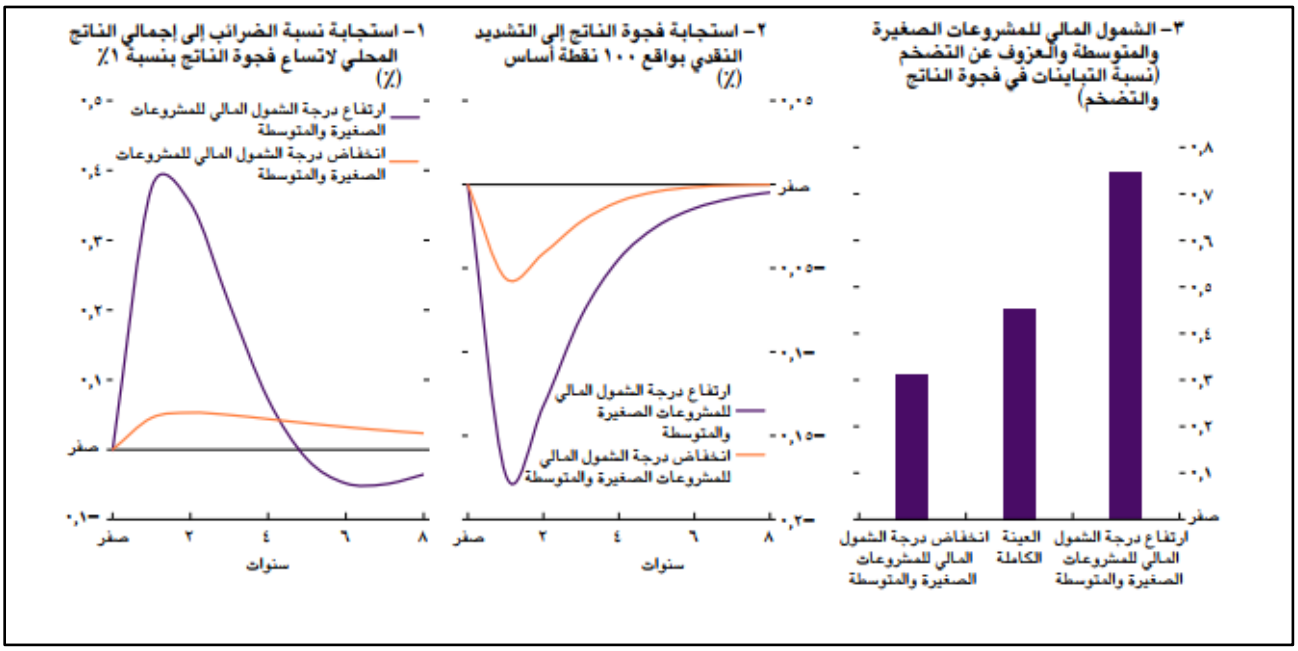

المصدر: نيكولا بلانشية وآخرون،(1019)، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، ورقة بحث رقم 02/19، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 8.

رابعا– الاستقرار المالي:

من شأن الشمول المالي دعم الاستقرار المالي بشرط توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية، يمكن زيادة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في الاستقرار المالي لأنه يسمح للبنوك بتنويع محافظها الائتمانية، ودرجة انكشافها للمخاطر غير إن الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من فئات الأصول الخطرة نسيبا، ويقتضي التعامل مع هذه المفاضلة على مستوى السياسات اتخاذ الاحتياطات الوقائية المؤسسية الملائمة بما فيها أطر الرقابة المالية السلمية لضمان قوة معاييرالانضباط الائتماني وإدارة المخاطر.

الفرع الثاني: أهم المنظمات الداعمة للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتمثل في:

- **صندوق النقد العربي:** أطلق عام2016 لتسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض تقديم المساعدة المالية و الفنية،ويشترك في رعاية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية التي تدعم تنفيذ إستراتيجيات الشمول المالي في البلدان العربية؛
- **بنك التنمية الأسياوي:** يقدم المساعدة الفنية والمالية لدعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء، وأطلق برنامج إقليميا"برنامج إتاحة التمويل" يقدم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كازاخستان و اوزباكستان من خلال البنوك الشريكة؛[1]
- **البنك الأوربي للإنشاء والتعمير:** يقدم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة الشركات التجارية الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وعادة ما يكون ذلك من خلال شركات مع مؤسسات مالية محلية، أصبح عدد متزايد من القروض يتم تقديمه بالعملة المحلية؛
- **بنك الاستثمارالأوربي:** يعد من كبرى الجهات الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال صندوق الاستثمار الأوربي ومبادرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعين لها، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط واسيا الأوسطي؛
- **مؤسسة التمويل الدولية:** تقدم خدمات استشارية لدعم جهات الوساطة المالية وتقدم التمويل بالأسهم والقروض والتمويل التحضيري للمؤسسات التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد خصصت المؤسسة موقعا الكترونيا عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (http: //www.smefinanceforom.ourg)؛

(1) نيكولا بلانشية،(2019)، مرجع سبق ذكره، ص 38 .

- **المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية:** تدعم تنمية سوق رأس المال بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تنبثق عنها مجموعة عمل منذ عام 2012 تختص بشؤون تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضطلع بتحليل أسواق رأس المال وغيرها من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **البنك الإسلامي للتنمية:** أطلق مؤخرا صندوق التحول الذي يقدم رأس المال الأولي للشركات الإبتكارية المبتدئة ، و أبرم شراكة أيضا مع بنك التنمية الإفريقي للتعاون في تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويضطلع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بنشر أفضل ممارسات ذات الصلة بتقديم القروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بما في ذلك من خلال البنوك والتمويل الجماعي عبر الانترنت؛
- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تقدم ضمانات معززة لجودة الائتمان لدعم صناديق حصص الملكية الخاصة و تنمية أسواق رأس المال،وييسر برنامج التمويل الصغير التابع لها تقديم القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:** تدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شبكة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال توفير منصة مشتركة للأصحاب المؤسسات و الممولين والباحثين والجهات التنظيمية، وتنشر المنظمة مراجعات قطرية بصفة منتظمة عن أوضاع ريادة المؤسسات وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **اتحاد المصارف العربية:** يستضيف المنتدى العربي السنوي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يشارك فيه صناع السياسات وممثلو القطاع الخاص من بلدان المنطقة، كذلك يتعاون الإتحاد مع البنك الدولي في إعداد مسح وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل؛
- **البنك الدولي:** يقدم الخدمات الاستشارية و الإقراضية بغرض تنمية البنية التحتية للقطاع المالي وقطاع إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويرأس البنك المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء التي تشارك فيها مجموعة من المؤسسات المالية الدولية لدعم الشمول المالي، بما في ذلك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و بوجه أعم يعد البنك الدولي أحد أهم مصادر البحوث والتحليلات المرتبطة بتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شمولها المالي. [1]

(1) نيكولا بلانشية،(2019)، مرجع سبق ذكره، ص 39 .

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي، حيث عملت العديد من الدول على إطلاق إستراتجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس كما عملت على توفير البنية التحتية اللازمة له، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وكذلك تمويل المؤسسات الاقتصادية وتوفير الاحتياجات لها، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية التي أولت اهتماما كبيرا في تعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى الجهود المصرية، وكما تم تسليط الضوء على جهود الجزائر في تطبيق الشمول المالي.

المطلب الأول: أهمية وفجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يلعب الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية أهمية كبر، حيث يؤدي إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أنها تعاني من فجوات ومشاكل .

الفرع الأول: أهمية تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

لقد تنامي الاهتمام بموضوع الشمول المالي في السنوات الأخيرة وأهمية إيصال الخدمات المالية إلى جميع فئات وشرائح المجتمع وتمكين المؤسسات الاقتصادية من الحصول على التمويل باعتباره من أهم معوقات نموها، ومن ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد من أهم محركات النمو الاقتصادي التي تعتمد عليها الكثير من الدول العربية في توفير مناصب الشغل والحد من انتشار البطالة، والمساهمة في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات وتحسين تنافسية اقتصاديتها، غير أنها تصطدم أمام عائق التمويل ومحدودية صيغة وفرص الوصول إليه، وهو ماجعل الدول العربية تكثف جهودها بهدف تعزيز الشمول المالي في هذه المؤسسات، لاسيما وإنها تشكل أكبر نسبة من المؤسسات الناشطة في الدول العربية بنسبة تقدر مابين 99%و99% من إجمالي المؤسسات، ولكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لنهوض بهذه المؤسسات تظل مساهمتها في الاقتصاديات الوطنية متباينة، حيث تتراوح مساهمتها في الناتج المحلي بين 22% في الدول النفطية و80% في الدول العربية المستوردة للنفط ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة بما يفوق المتوسط المسجل على مستوى الدول النامية البالغ 40%، مايؤكد دور القطاع في تنويع الناتج المحلي الإجمالي.[1]

تسجل مصر أعلى مستوى لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة80%،تليها تونس بنسبة 73%،ثم الإمارات بنسبة49% وتنخفض إلى29% في المغرب و27%في لبنان و22.3%فقط في السعودية، وتتراوح مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل في القطاع الرسمي بين 10و49%،وهي نسبة تقل

(1)ذهبية لطرش وسمية حراق،(2020)، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،المجلد 05، العدد 02، ص 102.

بالكثير عن متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصاديات النامية المقدرة ب60%،مما يبرز حجم التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي في خلق المزيد من فرص العمل،حيث سجلا أعلى نسبة في المغرب ب49% تليها تونس والإمارات ب31.6%و27.4% على التوالي، وتنخفض في كل من السعودية وقطر إلى 15.8%و99% فقط على التوالي،وتسعى معظم الدول العربية إلى وضع سياسات وإستراتيجيات لتحقيق الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهمية ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي،حيث يتوقع أن يساهم سد فجوة الشمول المالي لهذه المؤسسات في نمو اقتصادي يناهز03%سنويا في أسواق الدول الصاعدة والنامية، وبمعدل يقارب 05% في بعض البلدان العربية في حالة التزامها بتسهيل فرص وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتخفيف القيود المفروضة عليها في هذا الإطار، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-03): أهمية الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

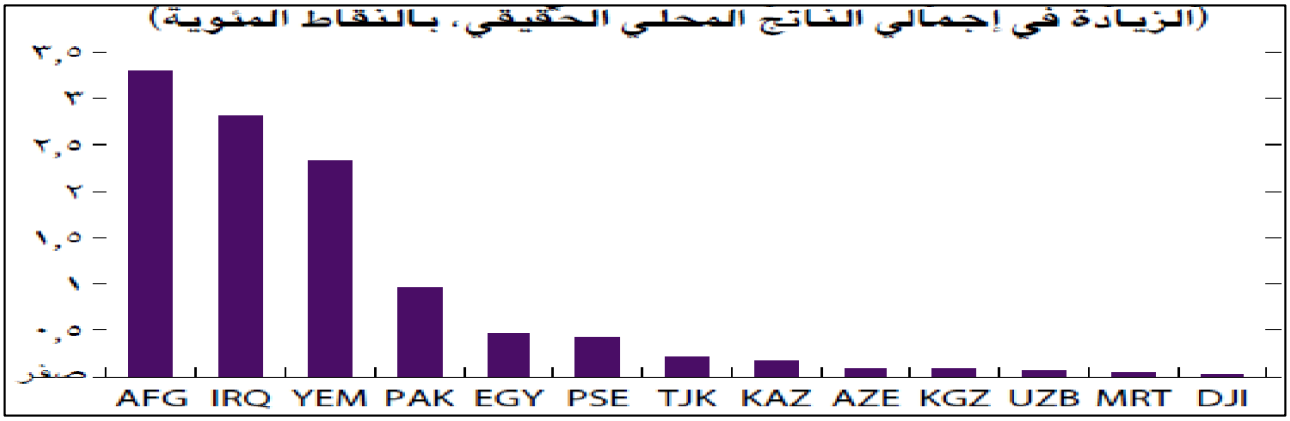

المصدر:نيكولابلانشية،(2019)،**الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، ورقة بحث رقم 02/19،صندوق النقد الدولي،واشنطن،ص7.

يساهم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية برفع معدل النمو الاقتصادي بمعدل 3% سنويا في العراق و2.5% في اليمن وبمتوسط سنوي 0.5% في كل من مصر وفلسطين، كما أن فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى زيادة قدرها1% في نمو معدلها السنوي لتوظيف العمالة و2.4% في معدل نمو إنتاجية القوى العاملة فيها، ويلاحظ أن هذه المكاسب التقديرية أكبر كثيرا في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر ب 1.3% و2.3% على الترتيب مقارنة بالشركات الكبيرة التي لا تتجاوز 0.8%.[1]

كما أن مكاسب توظيف العمالة هي الأكبر في المؤسسات الصغيرة بنسبة 1.7% وهي الأكثر تعرض للقيود الائتمانية،بينما تسجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر المكاسب في الإنتاجية 2.5%، ويرجع ذلك إلى تحقيقها

(1) ذهبية لطرش وسمية حراق،(2020)، مرجع سبق ذكره، ص 103.

مكاسب أكبر نسبيا عن طريق زيادة كثافة رأس مال إنتاجها، حيث أن زيادة قدرها 1% في حجم الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح بتخفيض معدلات البطالة بنسبة 0.1% في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبنسبة تصل إلى 0.2% في الدول العربية.

الفرع الثاني: فجوة الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية

تواجه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تراكم العديد من المشاكل التي ترهن نموها بشكل طبيعي ومستدام ومن ذلك مشكل التمويل والحصول على الخدمات المالية البنكية، حيث لا تتجاوز حصتها من إجمالي الإقراض المصرفي 07% وتنخفض إلى02% في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر32% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مسح المؤسسات الصادرة عن البنك الدولي، إن إمكانية الحصول على الائتمان تعد من أهم القيود أمام ممارسة الأعمال مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 26% وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية من أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم، وذلك اعتماد على مؤشر مركب يرصد حالات حصول هذه المؤسسة على الشمول المالي واستخدامها مع الاستعانة بأسلوب تحليل العناصر الرئيسية والبيانات على مستوى الشركات المستمدة، حيث تنخفض قيمة مؤشر الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية عن 0.5% مقارنة بمعدل مرتفع في الدول المتقدمة، ولا يتجاوز معدل إقراض هذه المؤسسات 7% من إجمالي القروض، في حين ترتفع النسبةإلى أكثر من 16% في دول آسيا والمحيط الهادي و13% في الدول الأوروبية، ولا يتاح لما بين 16و17 مليون شركة ومشروع صغير في المنطقة العربية فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية الرسمية، ويسمح تحليل المؤشرات الفرعية لمؤشر الشمول المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعطاء نظرة تفصيلية أكثر عن ضعف مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية كما يوضح الشكل الموالي: [1]

(1) ذهبية لطرش و سمية حراق، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية و أهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،** مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد 05 العدد 02 2020 ص 103.

المصدر: نيكولا بلانشية وآخرون، (2019)، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 42.

الشكل رقم(03-04): المؤشرات الفرعية لمؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها في بعض الدول العربية.

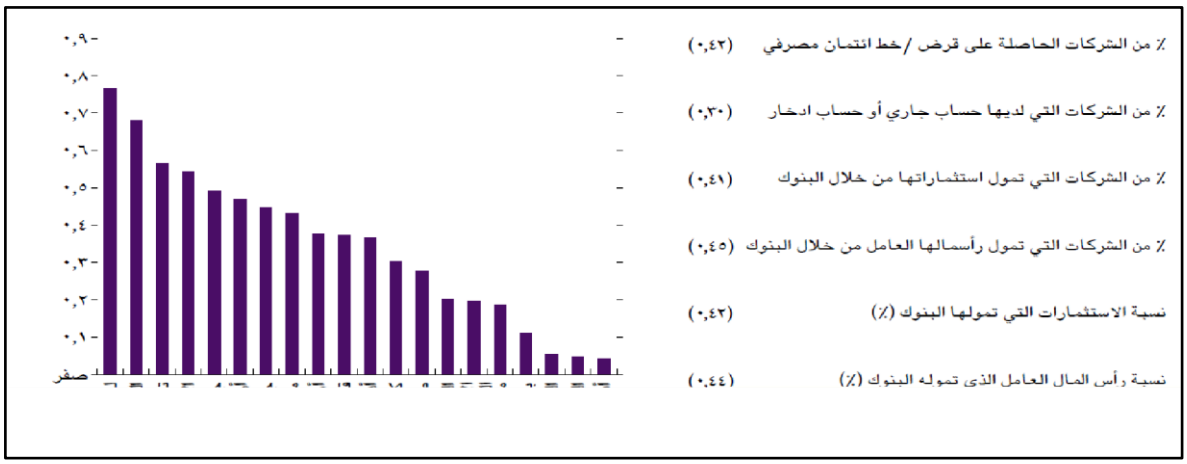

يلاحظ من خلال الشكل ضعف قيمة مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وذلك بناء على قيمة المؤشرات الفرعية المكونة له والتي تتمثل في: [1]

-نسبة الشركات الحاصلة على قرض أو خط ائتمان مصرفي0.42؛

-نسبة الشركات التي لديها حساب جاري أو حساب إدخار0.30؛

-نسبة الشركات التي تمول استثماراتها من خلال البنوك 0.41؛

-نسبة الاستثمارات التي تمولها البنوك0.43؛

- نسبة رأس المال العامل الذي تموله البنوك0.44.

كما يلاحظ أن لبنان تسجل أعلى مؤشرات الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقترب قيمة المؤشرات من0.8% تليها كل من المغرب وتونس والأردن بقيمة 0.7 %و0.58%و0.5 % على الترتيب، في حيث تنخفض قيمة المؤشرات أقل من 0.2 % في كل من السودان ومصر وتسجل كل من اليمن والعراق أضعف قيمة قدرت ب0.05% فقطمن جهة أخرى تعاني أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من صعوبة الحصول على تمويل والقروض من المؤسسات المصرفية فنسبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية على القروض تقدر ب9.3% من إجمالي القروض المصرفية الممنوحة في سنة2015، وهي أقل من المتوسط المسجل في الدول متوسطة الدخل المقدر ب18%والمتوسط المسجل في الدول المتقدمة المقدر ب22%، مع العلم أن هده النسبة تتفاوت بين الدول العربية، تسجل المغرب أعلي مستوى ب33%، من إجمالي القروض، وجاء ذلك نتيجة لتسهيل فرص النفاذ إلى التمويل وخفض معدلات الفائدة على القروض وتطوير آليات الضمان، كما ترتفع فوق المتوسط العربي في كل من لبنان

(1) ذهبية لطرش وسمية حراق، (2020)،مرجع سبق ذكره ،ص ص104 -105.

و فلسطين والإمارات والتي قدرت فيها ب16بالمئة، 14بالمئة، 10.8بالمئة على الترتيب، بالمقابل تسجل كل من البحرين نسبة 9.3%والأردن 7.3%وتونس7.1%وتنخفض إلى أقل من2.2% في السعودية و1.3%، في موريتانيا و تسجل مصر أدني مستوى ب1.2%، فقط من إجمالى القروض المصرفية وقد وجد في الإمارات المتحدة العربية في نهاية 2017 أن حوالى50%إلى70% من الطلبات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل تقابل بالرفض من طرف البنوك وهو ما جعل حصتها من إجمالى القروض ضعيفة جدا لا تتجاوز 4بالمئة بالمقابل ساهمت السياسة التحفيزية المعتمدة من طرف البنك المركزي المصري الرامية إلى التوسع في إقراض وتمويل المؤسسات الحجم الصغير إلى ارتفاع الحصة النسبية لاقتراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةإلى8بالمئة في بداية سنة2018، بدلا من 1.2% في سنة2015، كما تعاني هذه الشركات من ارتفاع قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على قروض ، في معظم الدول العربية، حيث تتجاوز في تونس250%، من قيمة القروض وهي أكبر من المتوسط العالمي المقدر ب180% و تنخفض قيمة الضمان إلى حوالى170% في كل من مصروالمغربوإلى130% في الأردن، وهو ما يشكل عائقا كبيرا يحد من قدرة هذه المؤسسات من الوصول إلى مختلف صيغ التمويل البنكية الضرورية لتمويل مشاريعها أو أنشطتها، كما يسجل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بسبب تراجع نمو الاقتصاد نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث تفوق هذه النسبة المتوسط العالمي المقدرب5 بالمائة من إجمالي القروض في كل من تونس و المغرب ب15% و9% على التوالي، و تنخفض في كل من مصر و الأردن و لبنان إلى اقل من4% من إجمالي محفظة القروض.

إضافة إلى ما سبق ضعف مستوى الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية عند تحليل مؤشرين مهمين يتعلق الأمر بمؤشر حسابات الاقتراض والإيداع بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعته، حيث تشير المعطيات إلى انخفاض مؤشر حسابات الاقتراض الذي يعبر عن نسبة الأشخاص الذين يقترضون من البنوك التجارية و المؤسسات الماليةالأخرى بهدف إنشاء مؤسسة تجارية أو توسعة مؤسسة قائمة إلى إجمالي السكان البالغين، حيث قدرت نسبة الحسابات الاقتراض في الدول العربية ب5.5%وهي تقترب من النسبة المسجلة في الدول منخفضة الدخل، لكنها أقل من النسبة العالمية المقدرةب11.2%والنسبة المسجلة في الدول المتقدمة التي ترتفع إلى 26.6%(29%النسبة للذكور و 24.2% بالنسبة للإناث)، كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(03-05): نسبة الأفراد البالغين لديهم حساب إقتراض بهدف إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالى السكان البالغين على مستوى الدول العربية في عام2017

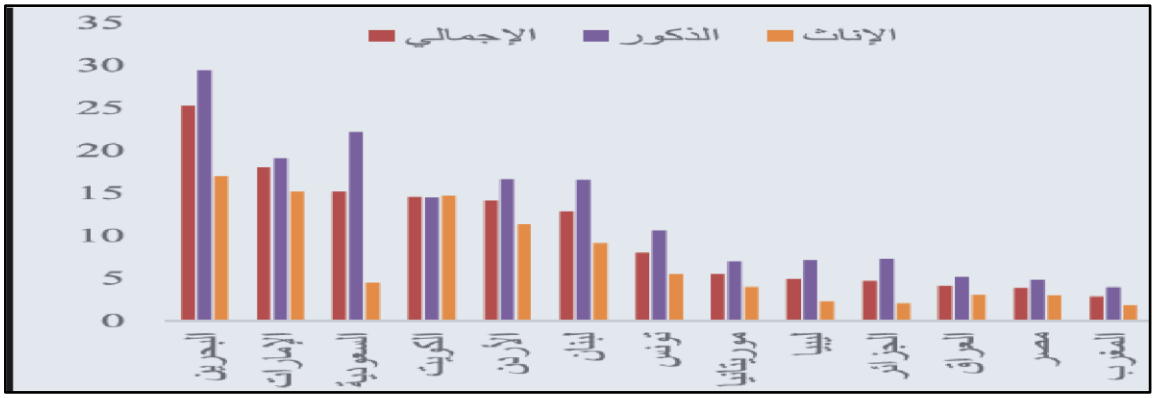

المصدر: ذهبية لطرش وسمية حراق، (2020)، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، المجلد05، العدد 02، ص 105.

يلاحظ من خلال الشكل تفاوت مستوى مؤشر حسابات الإقتراض في الدول العربية، حيث سجلت البحرين أعلي نسبة ب25%(30% ذكور16%للإناث) تليها كل من الإمارات العربية والسعودية بنسبة18%و15% على التوالي، وتقتربالنسبة المسجلة في كل من الكويت والأردن ولبنان من 14%في حين تنخفض المعدلات المسجلة في كل من تونس، ليبيا، الجزائر، العراق، مصر والمغرب عن 5% وتعد جد ضعيفة.

من جهة أخرى يسجل انخفاض مؤشر حسابات الإيداع الذي يعبر عن نسبة الأشخاص الذين لديهم حسابات ادخار بهدف إنشاء مؤسسة أو تشغيلها أو توسعتها من إجمالي السكان البالغين إلى مستوى7.4%وهو يعد ضعيفا مقارنة بقيمة المؤشر على المستوى العالمي وفي الدول متوسطة الدخل الذي يقدر ب14%و13.6%على الترتيب.

شكل رقم(03-06): نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات إيداع بهدف إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم الى إجمالى السكان البالغين على مستوى الدول العربية في عام2017.

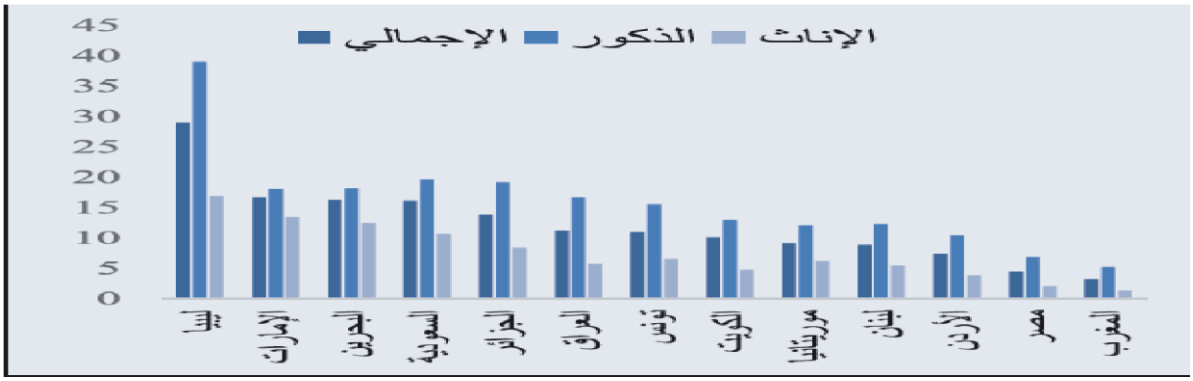

مصدر:ذهبية لطرش وسمية حراق،(2020)، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، ص 106.

يتضح من خلال الشكل أن ليبيا تبوأت المرتبة الأولى عربيا حسب مؤشر الإيداع، حيث أن 29%من السكان البالغين في ليبيا لديهم حساب إيداع بهدف إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين بنسبة تقارب 16.1% ثم الجزائربنسبة15%، وتنخفض قيمة المؤشر إلى أقل من 10%في كل من العراق، تونس، الكويت موريتانيا، لبنان، الأردن ولاتتجاوز5%في كل من مصر والمغرب الذين سجلت الضعف نسبة في الدول العربية في سنة2017، كما يلاحظ أن قيمة المؤشر في معظم الدول العربية ترتفع في فئة الذكور مقرنة بفئة الإناث(17.5%للذكور مقابل9.8%بالنسبة للإناث) وهو يؤكد وجود فجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بالرغم من وجود تحسن وتناقص في حجم هذه الفجوة في بعض الدول التي تبنت سياسات وإستراتجيات عامة لتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة بصفة خاصة، لا سيما في البحرين التي احتلت المرتبة الأولى من ناحية حصول المرأة على التمويل اللازم للمشاريع بنسبةقدرتب17%في عام2017 والإمارات العربية المتحدة والكويت اللتان احتلتا المرتبة الثانية بنسبة15%.

المطلب الثاني: تجربة مصر والمملكة العربية السعودية في مجال الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد قامت أغلبية دول العالم المتقدمة والنامية بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمكينها من الوصول للخدمات المالية والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتها وتتماشى مع قدراتها، وعلى غرار جميع الدول وضعت مصر والسعودية إستراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير والتجارب التي تسمح بتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: عرض التجربة المصرية لتعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها الاقتصادية في مصر

هناك اختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى نظرا لتباين المعايير المستخدمة، تعتمد مصر في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على ثلاثة معايير رئيسية تتمثل في عدد العمال، حجم المبيعات السنوية، تستخدم مصر معيار رأس المال في حالة الشركات والمنشآت الجديدة(حديثة التأسيس) بشكل مؤقت بدلا من حجم الأعمال ولمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط ذلك إلى حين توفر بيانات خاصة بحجم الأعمال، ليتم بعد ذلك تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال. [1]

(1) عبد المنعم وطلحة إسماعيل (2019)، **النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية صندوق النقد العربي**، أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة ،ص 08.

يوضح الجدول (03-01) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال والمبيعات ورأس المال.

الجدول رقم (03-01): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية

فئة المشروع / المعيار	متناهية الصغر	صغيـرة	متـوسـطة
عدد العمال	01- 10 عمال	11- 200 عامل	أكثر من 200 عامل
المبيعات	أقل من مليون جنيه مصري	01 -50 مليون جنيه مصري	من 51 حتى 200 مليون جنيه مصري
رأس المال	أقل من 50 ألف جنيه مصري	* 50 ألف- 05 مليون جنيه مصري (منشآت صناعية)؛ * أقل من 03 مليون جنيه مصري (منشآت غير صناعية)	* 05 مليون- 15 مليون جنيه مصري (منشآت صناعية)؛ * 03 مليون – 05 مليون جنيه مصري (منشآت غير صناعية)

المصدر: عبد المنعم هبة وطلحة الوليد وإسماعيل طارق،(2019)،**النهوض بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، صندوق العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص10.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، حيث يبلغ عددها بمافيها المؤسسات متناهية الصغر أكثر من 2.5 مليون مؤسسة، وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل نحو98% من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، وتستوعب حوالي 75% من العمالة بهذا القطاعوتساهم بنحو80% من الناتج المحلي الإجمالي، وبما لايقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة وتغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي.

تقول الحكومة المصرية أن على قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة القيام بدور كبير في "إستراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر2030"، ونتيجة لهذا الاهتمام الكبير يشهد عدد المؤسسات العاملة في السوق زيادة مستمرة، تمثل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من مجمل المؤسسات العاملة في الاقتصاد المصري، حيث تشكل نسبتها نحو 99.6% من إجمالي المنشآت وفقا لأحداث تعداد اقتصادي، حيث بلغ عدد المؤسسات متناهية الصغر حوالي 2336239 منشأة بنسبة تقارب 97% من مجمل المؤسسات العاملة في القطاع، بينما عدد المؤسسات الصغيرة حوالي64398 منشأة(2.7%)، في حين بلغ عدد المؤسسات المتوسطة 7792 منشأة(0.32%).[1]

تساهم المؤسسات الصناعية الصغيرة بنحو13% من قيمة الإنتاج الصناعي، بينما تساهم المؤسسات المتوسطة بنحو46%، والمؤسسات الكبيرة بنحو41% من قيمة هذا الإنتاج، إلا أنه ورغم الحقائق السابقة فإن نسبة مساهمة

(1) عبد المنعم وطلحة إسماعيل،(2019)، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر من إجمالي الصادرات المصرية لا تتجاوز 04% فقط، مقارنة بنحو60% في الصين ، و56%في تايوان، 70% في هونغ كونغ، و43% في كوريا وفق المسؤول عن البحوث الاقتصادية بوزارة التجارة والصناعة في مصر. (1)

ثانيا– جهود تعزيز الشمول المالي في مصر:

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة في مجال الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي تعمل الحكومة المصرية جاهدة على تعزيز الشمول المالي من خلال عدة محاور على النحو التالي: (2)

أ. **إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:** تم إنشاءه بموجب القرار الجمهوري رقم89 لسنة 2017، والذي يتضمن 16عضو منهم 16 رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع البنكي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير أنظمة الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي وذلك بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام البنكي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وكذا تخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة الحصيلة الضريبية، كما يهدف المجلس إلى حماية مستخدمي أنظمة وخدمات الدفع وتنظيم وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها وذلك عبر اتخاذ قرارات محددة بإطار زمني أهمها إعداد مشروع قانون شامل لتطوير المعاملات غير النقدية والالتزام بوضع حد أقصى لتلك المعاملات، فضلا عن وضع تصور لإنشاء منظومة تكنولوجية متكاملة.

ب. **بيئة تشريعية مواتية نحو الشمول المالي:** يتطلب تحول المجتمع نحو الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي سيتيح لمصر مواجهة الجرائم التي لاتوجد لها قوانين أو نصوص تحددها وتتعامل معها حاليا في القانون المصري، من خلال مناقشة قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من قبل لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب.

ج. **المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالي:** تهتم الحكومة المصرية ممثلة في البنك المصري بتطبيق وإرساء مفهوم الشمول المالي عبر إطلاق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، من أهمها: (3)

(1) سمير عريقات،(2020)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا**، سلسلة أوراق بالأزمة حول مصر، الإصدار رقم 02، معهد التخطيط القومي ،جمهورية مصر العربية ، ص 04.

(2) صورية شنبي والسعيد بن لخضر،(2018)،مرجع سبق ذكره،ص 124.

(3)نفس المرجع السابق، ص 125.

- **مبادرة حساب لكل مواطن:** ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، من خلال إطلاق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر تحت عنوان "حساب لكل مواطن"؛
- **مبادرةالتمويل العقاري:** أطلقها البنك المصري في فيفري 2014 وتم بموجبها تخصيص مبلغ 10مليارات جنية لمدة 20 سنة وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمؤسسات الإسكان بمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري بحصول على القرض بفائدة بسيطة، وقد لاقت هذه المبادرة إقبالا كبيرا من المواطنين لإنخفاض نسبة الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، الأمر الذي جعل البنك يقرر رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من 10إلى 20 مليار جنية؛
- **مبادرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إطلاقها في جانفي2016 بشريحة 200 مليار جنية بفائدة متناقصة 05% للمؤسسات الصغيرة وبفائدة 07% متناقصة للمؤسسات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل رأس المال العامل لمؤسسات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من 55مليار جنية حتى نهاية 2017؛
- **خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:** أصدر البنك المركزي في نوفمبر 2016 الإصدار الجديد لقواعد المنظمة لخدمات الهاتف باستخدام الهاتف المحمول في خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق :
  - توسع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين؛
  - تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية؛
  - تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية؛
  - بلغ عدد المشاركين في خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول نحو9.2 مليون عميل منذ إنطلاق المبادرة في جويلية2017.

د. **المؤتمرات والفعاليات المعنية بالشمول المالي:** تم إطلاق العديد من المؤتمرات والفعاليات الداعمة للتحول نحو الشمول المالي والتي تسعى إلى تحقيق زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع ومن أهمها نجد: [1]

- **مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ:** بعد هذا المؤتمر الذي عقد خلال الفترة من13إلى15سبتمبر2017 بشرم الشيخ وبمشاركة أكثر من94دولةو199 مؤسسة عالمية، الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، وهو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي،
- **مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال إفريقيا2018:** استضافت مصر للأول مرة مؤتمر التكنولوجيا المالية"سمنس شمال إفريقيا" في فيفري 2018، بمشاركة أكثر من 500 مشترك من داخل وخارج مصر و50 خبيرا عالميا في التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركات التي تعرض أحدث تقنيات التكنولوجيا المتطورة على مستوى العالم؛
- **مؤتمر العربي للشمول المالي:** اتفق مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2015على تخصيص يوم 27 افريل من كل عام يوما عربيا للشمول المالي في مصر، ومد فعاليته لمدة أسبوع للتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها.

ثالثا– المبادرات المصرية للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفها لمواجهة فيروس كورونا:

لتسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وضمان الائتمان، تبنت الحكومة المصرية عدد من المبادرات للنهوض بالقطاع، يأتي على رأسها المبادرات المتبناة من قبل البنك المركزي المصري، التي تستهدف تسهيل فرص نفاذ مؤسسات القطاع إلى التمويل من خلال زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للقطاع لتصل إلى نسبة لا تقل عن20%منإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك العاملة في مصر، إضافة إلى ذلك يتبنى البنك المركزي عدد من المبادرات لحث البنوك على التوجه لتمويل هذه المؤسسات بأسعار فائدة منخفضة وعبر تسهيل توفير الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر عدم السداد لهذه النوعية من المؤسسات. [2]

يلخص الشكل رقم(03-07) المحاور الرئيسية لهذه المبادرات لإتاحة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

(1) صورية شنبي والسعيد بن لخضر،(2018)،مرجع سبق ذكره، ص 126.

(2) عبد المنعم وطلحة إسماعيل،(2019)،ص 160

الشكل رقم(03_07): المحاور **الرئيسية لإتاحة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر.**

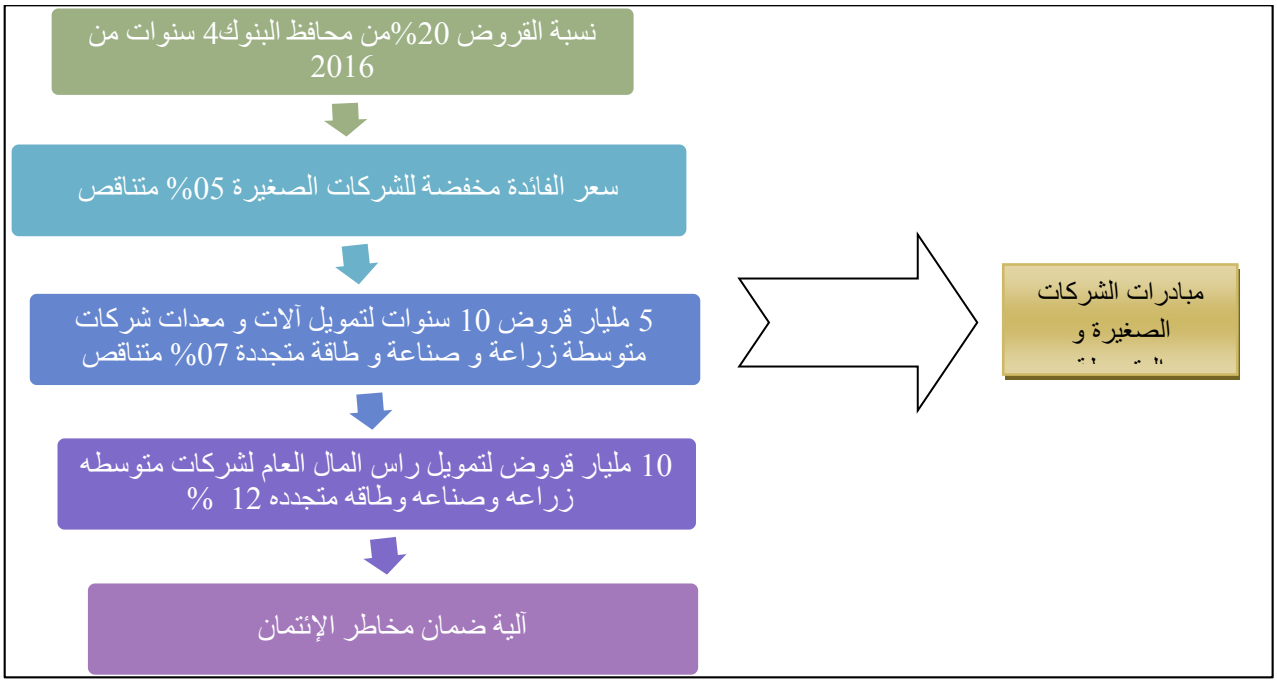

المصدر:يدوي رنا ،(2017)، **الشمول المالي، دور البنك المركزي المصري**، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي، ص 11.

تسعى الحكومة مستقبلا إلى تبني العديد من المبادرات للنهوض بالقطاع من بينها العمل وفق الإستراتيجية الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال، على تفعيل خطط تنفيذية ورؤية واضحة لتنمية هذا القطاع الحيوي تم إعدادها وفق مستهدفات إستراتيجية الدولة للتنمية المستدامة"رؤية مصر2030"، حيث تستهدف خلق اقتصاد تنافسي ومتوازن قائم على الابتكار والمعرفة والعدالة والنزاهة الاجتماعية، كما سيتم تبني العديد من المبادرات لزيادة فرص نفاذ هذه المؤسسات إلى التمويل لاسيما من خلال تشجيع تأسيس صناديق الاستثمار التي تمول مثل هذه المؤسسات واعتماد عدد من التدابير الأخرى لبناء القدرات الخاصة بهذه المؤسسات. [1]

من المتوقع أن تتعدد تداعيات جائحة فيروس كورونا على المؤسسات في مصر، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة لضعفها وضعف قدرتها على المقاومة، وهي تداعيات تزيد وتيرتها وتزداد قوتها باستمرار الجائحة في مصر والعالم، وتبدأ هذه التداعيات بضعف الإمدادات وانخفاض حجم الإنتاج والمبيعات، وحدوث الارتباك والتعثر المالي وفقد قوة العمل، وقد تمتد تداعياتها وتأثيراتها إلى الإفلاس والإغلاق الكامل، وفي هذا تتعدد السيناريوهات كما تتعدد ردود الأفعال. [2]

(1)عبد المنعم وطلحه إسماعيل(2019)، مرجع سبق ذكره، ص160.

(2) سمير عريقات،(2020)، مرجع سبق ذكره، ص 04.

وتتمثل أبرز تلك الخطوات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلة في مبادرات البنك المركزي المصري للتخفيف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي: [1]

- إصدار قرار بتأجيل أقساط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستة(06) أشهر، كخطوة إيجابية من الدولة للحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصاديالوطني، وتخفيف العبء عن هذه الفئة نتيجة أثر فيروس كورونا، وطمأنة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تأثرت مؤسساتهم بشكل مباشر من هذا الفيروس، ومن ثم عدم التزامهم بالسداد وفق المواعيد المقررة سابقا؛
- إصدار قرار بتأجيل خصم أقساط القروض الممنوحة للأفراد لمدة 6أشهر تبدأ من16 مارس 2020، وذلك دون احتساب غرامة أو عوائد التأخير مع استمرار احتساب العوائد لتلك الفترة، وتعديل قيمة أقساط جدول السداد المرحل لكافة القروض، وأيضا تأجيل مستحقات بطاقة الائتمان لمدة 06أشهر، ويستفيد من هذا القرار أصحاب المؤسسات المقترضين، وأصحاب بطاقات الائتمان من أصحاب المؤسسات؛
- مبادرة هامة للهيئة العامة لرقابة المالية لدعم التمويل متناهي الصغر، حيث قامت الهيئة من خلال الإدارة المركزية للتمويل متناهي الصغر، بتشكيل لجنة لدراسة الفئات المتضررة من الأزمة، تم على إثرها اتخاذ قرار بتأجيل قسطين أو50% من أقساط مارس وأفريل، كما يعفى العميل من سداد غرامات التأخير.

الفرع الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا– تعريف المملكة العربية السعودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مجموعة غير متجانسة، فهذه الشركات أحجام وطبيعة متنوعة ويمكن أن تعمل في أسواق مختلفة(الأسواق الحضرية والريفية والمحلية أو الوطنية أو الدولية) وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة من الأنشطة التجارية، بدءا من صاحب الحرفة المستقل و انتهاء بشركات الهندسة أو برمجيات الصغيرة، كما أنها تجسد مستويات مختلفة من مهارات والتطور وتوجيه النمو تبعا لحجم الأسواق التي تخدمها، أما التعريف الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيختلف تبعا للبلد ويقوم على عدد الموظفين وقيمة المبيعات أو الأصول، ومع ذلك فإن عدد الموظفين يعد العلامة الأكثر شيوعا فيما يخص المملكة العربية السعودية، أتبعت أكثر من تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك فإن التعريف المعتمد يقوم على النحو التالي:

(1) سمير عرقات،(2020)، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الجدول رقم (03-02):تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السعودية

فئه المشروع	عدد الموظفين	الإيراد السنوي
متناهي الصغر	2-1	أقل من 27000 دولا أمريكي
صغير	49-3	27000 إلى 1.3 مليون دولار أمريكي
متوسطة	200-50	1.3 إلى 13.3 مليون دولار أمريكي

المصدر: بوابة جدة الاقتصادية،(2015)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، غرفة جدة، ص 05.

ثانيا- وضع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية:

ت م في عام 2014 اعتمادإستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تنسجم مع التوجه العام للدولة ورؤية المملكة 2030، وقد تضمنت أربعة أهداف منها توسيع القطاع المالي، والتي تستهدف فئات محدودة وتتضمن أهداف أساسية قرنت بأهداف كمية محددة تتناسب مع الوضع المحلي للمملكة ومع رؤية المملكة 2030، والبرامج التي تتضمنها، وفي هذا السياق تتوجه المؤسسة إلى توسيع نطاق إستراتيجية الشمول المالي على المستوى الوطني، ورفع نسبة مؤشرات الوصول والاستخدام إلى مايضاهي المتوسط العالمي.

كذلك قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير نظم المدفوعات وخدماتها و منتجاتها المختلفة، وتشجيع الابتكار في حلول المدفوعات لإتاحة وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية في مختلف مناطق المملكة وأن يتم الاستفادة من هذه الخدمات من قبل مستخدميها بشكل مستدام وفعال، حيث قامت المؤسسة باستقطاب الشرائح المستهدفة وإدخالها للمنظومة البنكية من خلال إطلاق عدد من المبادرات والبرامج الحكومية ذات العلاقة منها برنامج حماية الأجور لعمالة الشركات والعمالة المنزلية وبرنامج "حافز" لدعم وإعانة الباحثين عن العمل وتحفيزهم، وهذا ماتسعى المؤسسة إلى توجيه جهودها نحو تعزيز الشمول المالي الرقمي.[1]

ثالثا- مؤشرات الشمول المالي في المملكة السعودية

- **الحسابات المصرفية 2017**: تصل نسبة تملك حسابات مصرفية بين البالغين إلى72% في السعودية ومن المستهدف الوصول إلى80% بحسب برنامج تطوير القطاع المالي، وبلغت نسبة غير المالكين للحسابات المصرفية من إجمالي السكان 28%، وتنوعت أسباب عدم تملك الحسابات المصرفية لهذه الفئة كما هو موضح في الشكل.[2]

(1)ياسر برنيه وآخرون،(2019)،**الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي**،ص 74.

(2)بوطرفة رشيد وصغير عماد،(2020)،**واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعوديةوأفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في الماليةوالمحاسبة**، المجلد 03، العدد الأول،ص 29.

الشكل رقم (03-08): أسباب عدم تملك حساب بنكي من إجمالي نسبة غير المالكين لحسابات بنكي

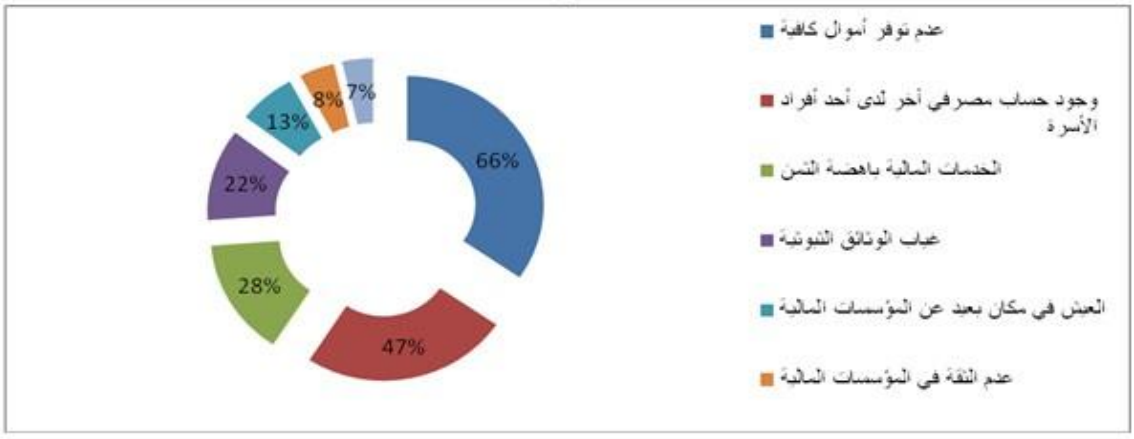

المصدر:بوطرافة رشيد وصغير عماد،(2020)، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة**، المجلد 03، العدد01، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص30.

13% من الذين يملكون حسابات بنكية في المملكة(من السعوديين وغير السعوديين) لا يقومون باستخدام هذه الحسابات، وقد بلغ المعدل العالمي لهذه الفئة 20% أما المعدل في الدول ذات الدخل المرتفع فقد تصل إلى 4% ويدل هذا المؤشر على قلة الوعي والثقافة المالية إي وجود معوقات أو اشتراطات تعوق الاستخدام الكامل للحساب المصرفي(قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي السعودية 2017)، ويتبين من خلال الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة استخدم أغلب السعوديين الذين يملكون حسابات بنكية لحساباتهم المصرفية خلال الستة أشهر الماضية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(03-09):استطلاع حول استخدام أغلب السعوديين الذين يملكون حسابات بنكية لحساباتهم المصرفية خلال الستة أشهر الماضية 2017

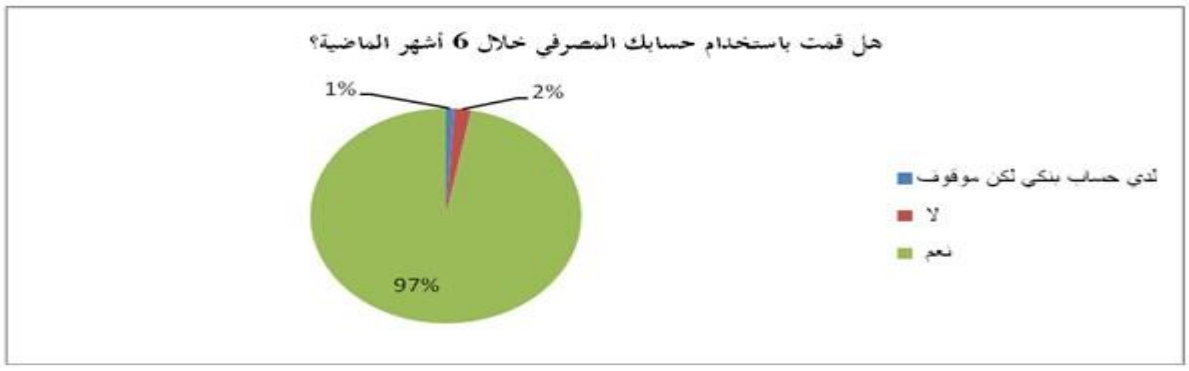

المصدر: بوطرافة رشيد وصغير عماد،(2020)، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وأفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد03، العدد01، جامعة العربي التبسي، ص30.

- **الادخار 2018**: بلغت نسبة المدخرين من إجمالي السكان في السعودية44%ويدخر 47% من الرجال وهو مايعد أكثر من معدله بين النساء41% ومقارنة معدل الادخار في السعودية مع المعدلات الدولية نجد أن الدول ذات الدخل المرتفع تدخر نسبة 71% من إجمالي عدد السكان، وتدخر الدولة ذات الدخل المنخفض 48% (قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي السعودية، 2017) ويخر 14% فقط من البالغين في السعودية بالبنوك، بينما يقوم 30% بالادخار خارج البنوك، ويفضل أغلب السعوديين الاحتفاظ بأموالهم في حسابات مصرفية في البنوك83% ثم بدرجة أقل في جمعية مالية مع الأصدقاء والزملاء11% لمركز استطلاعات الرأي بمركز الملك عبد العزيز لمحور الوطني 2018)؛ [1]
- **الإقتراض2018**: حسب نتائج استطلاع مؤسسة الملك خالد فقد بلغت نسبة المقترضين من السعوديين 31% في حين بلغت نسبة غير المقترضين 69% أما عن مصدر الإقراض لدى السعوديين فأغلبه القروض من البنوك 60%، يليها الاقتراض من الأصدقاء والأقارب 25%، ويتضح من خلال الإجابات دور مهم للقروض التي تقدمها البنوك الحكومية مثل صندوق التنمية العقارية وبنك التنمية الاجتماعية بنسبة 15%؛ كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم(03-10): طرق الاقتراض المفضلة لدى أفراد المجتمع

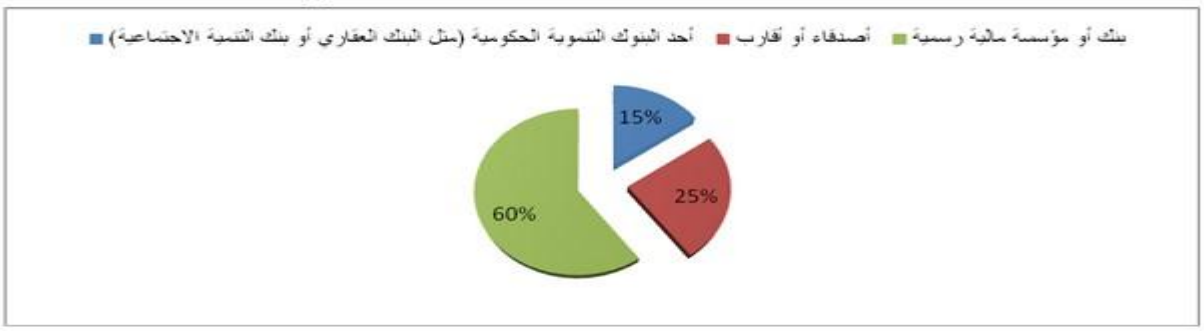

المصدر:بوطرافة رشيد وصغير عماد،(2020)، **واقع الشمول في المملكة العربية السعودية وأفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة**، المجلد03، العدد01، جامعة العربي التبسي، ص31.

وبحسب نتائج مؤشر البنك الدولي للشمول المالي فقد أشار 48% من السكان البالغين إلى إمكانية توفير أموال لمعالجة الأزمات الطارئة، معظمها من الأقارب والأصدقاء بنسبة 37% أو من أماكن عملهم 30% أو من مدخراتهم 21%.

-الثقافة المالية: يقدر معدل الثقافة المالية بين البالغين في المملكة 31%، مقارنة مع الدول الأخرى وفق استطلاع البنك الدولي، حيث بلغت 36% بماليزيا و71% بالنرويج، وبحسب المسح الذي أجرته مؤسسة الملك خالد فإن أغلب الصعوبات التي يعاني منها السعوديين خلال 12 سهر الماضية (سنة 2018) هي انخفاض الدخل43%، يليها

(1)بوطرفة رشيد وصغير عماد،(2020)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

التعثر أو الصعوبة في تسديد فولتير الخدمات الحكومية 24%، ومن ثم تعثر سداد القروض أو الديون الشخصية 19% (مركز استطلاعات الرأي بمركز الملك عبد العزيز للمحور الوطني 2018). [1]

رابعا– برنامج تطوير القطاع المالي 2020 لتعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

حدد البرنامج مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول عام2020 وستشكل هذه الالتزامات أساسا لتحقيق طموحات2030 وتتمثل فيمايلي: [2]

- لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حجم الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 201% بحلول عام 2030 مقارنة مع92% المسجلة في عام 2016؛
- من أجل زيادة هيكل قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة أصول أسواق رأس المال(إجمالي القيمة السوقية للأسهم المحلية و إصدارات الدين القائمة المسجلة في السوق) من 41% في عام 2016 إلى45% بحلول عام 2020، بالإضافة إلى ذلك سيبدأ قطاع الخدمات المالية فتح أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة(كشركات التقنية المالية) لتحفيز الابتكار والنمو؛
- من أجل تعزيز طموحات شمولية الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك من 02% في الوقت الراهن إلى05% بحلول عام 2020 وعلى نحو مماثل، سترفع حصة الرهون العقارية في تمويل المصرفي إلى 16% بحلول عام 2020 مقارنة ب07% في عام 2016؛
- لهدف تحقيق طموحات ذات صلة بالرقمنة وتحديد المجتمع غير النقدي يلزم البرنامج بزيادة حصة المعاملات غير النقدية من 18% في عام2016 إلى28% بحلول عام2020.

(1)بوطرفة رشيد وصغير عماد،(2020)، مرجع سبق ذكره، ص31.

(2)نفس المرجع السابق، ص32.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها مع الدول العربية.

أدى الالتفات إلى الشمول المالي في الجزائر وأهميته و اعتباره ضرورة أساسية لاستدامة مسار التنمية ، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر أساسي في التنمية ،فإن الشمول المالي يسعي لتوفير كل الاحتياجات الضرورية للمؤسسات

الفرع الأول : تجربة الجزائر في تحقيق الشمول المالي وتحدياته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا– مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

وردت تعريفات عديدة من بينها تعريف اللجنة الأوربية التي ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة و الاستقلالية المؤسسة ورقم العمال والحصيلة السنوية فتعد المؤسسة الصغيرة هي توظف من 10عمال إلى عامل أجير، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50عاملاإلى249عامل أجير وتتميز باستقلاليتها، ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد معرفة المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من10 الى49 عامل، كما عرفت المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي توظف بين 50إلى250عامل ويكون رقم أعمالها بين200مليون و2مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية مابين100مليوندينار جزائري ويمكن التعبير عن مفهوم السابق في الجدول التالي[1].

الجدول رقم(03–03):معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة(عامل)	رقم العمال السنوي(مليون دينار)	الحصيلة السنوية(مليون دينار)
مؤسسات صغيرة	10الى49	200	100
مؤسسات متوسطة	50الى250	200الى2000	100الى500

المصدر:صالح صالحي،(2004)،**أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلومالإقتصادية وعلوم التسيير، عدد03،ص24.

ثانيا: الوضع العام للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن مسالة الشمول المالي في الجزائر حديثة العهد ولازالت في بدايتها حيث لازالت الجهود قائمة نحو تعزيز مؤشراته وتشجيع مختلف شرائح المختلف نحو الطلب على المنتجات المالية و البنكية و تسهيل معاملاتها البنكية المرهونة بنشر الوعي و التثقيف المالي في أوساط المجتمع فالجزائر تنتمي للمجموعة الثانية عالميا و التي تشمل كل من لبنان و الأردن

(1)صالحصالحي،(2004)، **أساليبتنميةالمشروعاتالصغيرةوالمتوسطةفي الاقتصادالجزائري**، مجلةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،عدد03، ص 24.

وفلسطين متوسطة تتراوح بين24%-62%% و لمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر ستقوم بعرض المؤشرات التي تمثلها الجداول التالية:

الجدول رقم (03-04): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سنة15 عاما في الجزائر (2011-2017)

	المجموع			ذكور			إناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	33.3	50.5	48.8	46.1	60.9	59	20.4	40.3	29

المصدر: كركار مليكة،(2019)،**الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد،المجلد03، العدد03، ص368.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث حيث سجل ارتفاعا طفيفا عام2014 و سرعان ما تراجع عام2017 والسبب يعود أساسا الى وجود خلل في الخطة الإستراتجية المتبعة و التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و بعث الثقة في المؤسسات الرسمية و امتصاص اكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

و الجدولالموالي: يظهرارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق من25 عاما في الجزائر [1]

الجدول رقم (03_05):الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق 25 عاما في الجزائر

	المجموع		
السنوات	2011	2014	2017
النسبة	39.7	57	49

المصدر:كركار مليكة،(2019)، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد03، ص368.

تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمع الجزائري، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية و المصرفية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن(15عاما، ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية السباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمرال25عاما، كما أن شباب دون سن الثامنة عشر لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم و إدارتها الأمر الذي يفسر تدنى معدلات الشمول المالي فيظهر الجدول رقم(03-04) والجدول رقم (03-

(1)كركار مليكه،(2019)، **الشمولالماليهدفاستراتيجيلتحقيقالاستقرارالماليفيالجزائر**، مجلةالاقتصادوالتنمية البشرية ،المجلد 10،العدد03، ص 368.

05) مؤشر ملكية الحسابات في الجزائر بشكل ملحوظ عندما يحسب كنسبة من البالغين فوق سن ال15 عاما و25 عاما

الجدول رقم (03-06):ملكية الحسابات في مؤسسات مالية أفقر 40 % و أغني60% من الآسر(كنسبة البالغين فوق سن15عاما)في الجزائر.

	افقر40 %من الآسر		اغني60% من الآسر	
السنوات	2011	2014	2011	2014
النسبة	21.4	36.7	41.8	60.9

المصدر :كركار مليكة،(2019)، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، ص 368.

يظهر الجدول رقم (03-06) أن أغنى 60 % من الأسر يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من افقر40 %من الأسر، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرافعة المرتبطة لافتقار مقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقة كالأراضي و العمارات في حال التخلف عن السداد، و بناء على ذلك فان استمرار عدم المساواة يجعل من الصعب تحقيق نمو اقتصاد يحد من قف تفاقم الفقر.[1]

الجدول رقم (03-07): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في الأعوام 2011-2014-2017 في الجزائر.

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	1.5	2.2	5

المصدر :كركار مليكة،(2019)، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، ص 369.

نلاحظ من خلال الجدولرقم (03-07)ارتفاع هذا المؤشر، حيث انتقل من1.5%عام2011 إلى نسبة5 %عام 2017 إلا أن هذه النسبة تبقي منخفضة و هذا يدل على الإقبال المحتشم للإفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية و الذي يعود إلى تعقيد الإجراءات المتبعة و تفضيل اللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع.

الجدول رقم (03-08): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية او من المؤسسات المالية في العام2014

	المجموع	ذكور	اناث	افقرمن40 % %من الاسر	اغنى من60 %من الاسر
النسبة	2.2	1.3	3.0	1.1	3.0

(1) كركار مليكة، (2019)، مرجع سبق ذكره 369

المصدر :كركار مليكة،(2019)، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، ص 369.

يظهر الجدول أعلاه نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية (لأي سبب من الأسباب) و الواضح أن الاقتراض من مؤسسة مالية منخفض بشكل عام في الجزائر، والجدير بالذكر أن نسبة المقترضين الإناث تزيد عن نسبة المقترضين ذكور في الجزائر سنة2014 وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الاستدانة أكثر بهدف التعليم، و الاستهلاك، يظهر الجدول أن اغني 60 ا %من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من اافقرمن40 %في الجزائر، و قد يعود ذلك الى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى ضمانات حقيقية كالا راضى و العقارات في حال التخلف عن السداد. (1)

الجدول رقم (03-09): الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الجزائر عام2014

مصدر التمويل	المؤسسات المالية	الاقتراض غير الرسمي الخاص	العائلة/الاسر
النسبة	2.2	1.5	13.2

المصدر :كركار مليكة،(2019)، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، ص 370.

يعد مصدر القروض مؤشرا مهما لمستوى الشمول المالي و كفاءة المؤسسات المالية الرسمية في بلد ما، يظهر الجدول(03-09)نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية مقابل الاقتراض غير الرسمي في الجزائر و من اللافت أن في الجزائر اقتراض معظم البالغين من أفراد العائلة و الأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية .

الجدول رقم (03-10): نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق15عاما في الجزائر.

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	4.3	13.8	11.4

المصدر :كركار مليكة،(2019)، **الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، ص 370.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا من عام 2011الى2014 هذا الارتفاع نتيجة محاولة المؤسسات المالية على جذب اكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها كما ونوعا، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا إلى 11.4عام2017 مقارنة بعام 2014، و هذا راجع إلى توجه الأفراد بجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار نظرا لانخفاض أسعار البترول.

(1) كركار مليكة،(2019)، مرجع سبق ذكره ص 370

ثالثا– تحديات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعد القطاع المصرفي من الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي وبالتالي نشاطه التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أين كانت له انعكاسات سلبية خلال ظهور أزمة المالية العالمية2008، واتضحت أثارها على الدول النامية من بينها الجزائر نذكر البعض منها: (1)

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة و بالتالي صعوبة حصول المؤسسات، لا سيما منها الصغيرة والمتوسطة، على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر.
- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية ب41.1% ...الخ.
- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو و الدولار و كذا انخفاض مدا خيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الموارد لاسيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة.
- معدل النمو في2009 قدر ب2.2% و هو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة و تنفيذ البرامج المسطرة، لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عدة صعوبات.

رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقة مباشرة بل بطريقة غير مباشرة مما وجب اتخاذ قرارات و التي تعتبر احد إفرازات الشمول المالي نذكر منها:

- مصادر إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحى و السياحي و الخدمات.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.
- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي و انتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة.
- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

الفرع الثاني: مقارنة الشمول المالي بين الجزائر و بعض الدول العربية.

على الرغم من زيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في الدول العربية بين عامي 2011و2017، نجد تباينا كبرا بين الدول ، ففي عام2017 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين و الكويت عن 88%83%و80% على التوالي، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن، جيبوتي، السودان، موريتانيا، جزر القمر، العراق، سوريا، ونجد الجزائر احتلت مرتبة لابأس بها مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية

(1)بوطلاعة محمد وآخرون،(2020)، **واقع الشمول المالي وتحدياته**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد4،العدد 2، ص ص152.153

حيث نجد هاته النسبة خلال2014 وصلت الى50% و انخفضت سنة2017 لتصل إلى 43%و هذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر (جدول رقم (03-11)) و سجلت الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الأكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59.7%عام2011 الى88.2%عام 1017، تليها سعودية(من46.6%عام2011 الى71.7%عام2017)، فمصر التي شهدت ارتفاعا في ملكية الحسابات من9.7%عام2012 إلى 32.8% عام2017، إما في العراق، فبلغت نسبة الشمول المالي22.7%عام2017 مقابل10.6%عام2011.

توطين رواتب الموظفين و منح المزيد من القروض، فضلا على تنامي عدد شركات الدفع الالكتروني، وهذا ما يوضحه الجدول التالي[1].

(1)فضيل البشير ضيف،(2020)،**واقع وتحديات الشمول الماليفي الجزائر**، مجلةإدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلة6، عدد1،ص ص480-481.

الجدول رقم (03-11): الشمول المالي في الدول العربية- ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال15عاما

السنة / الدولة	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.7	88.2
البحرين	64.5	81.9	82.6
الكويت	68.8	72.9	79.8
السعودية	46.4	69.4	71.7
لبنان	37.0	46.9	44.8
الجزائر	33.3	50.5	42.8
الأردن	25.5	24.6	42.5
تونس	غ م	27.4	36.9
مصر	9.7	14.1	32.8
فلسطين	19.4	24.4	25.0
العراق	10.6	11.0	22.7
موريتانيا	17.5	22.9	20.9

المصدر: فضيل البشير ضيف،(2020)،**واقع وتحديات الشمول الماليفي الجزائر**، مجلةإدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلة6، عدد1،ص ص481.

لقد سجلت الدول العربية تحسنا ملحوظا في نسب الشمول المالي لدى نساء (جدولرقم (03-11))خصوصا في السعودية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من15.2%عام2011 إلى58.2%عام 2017، وفيالإمارات(من47.2%إلى 76.4%)، وفي البحرين(من48.8الى75.4%)وفي مصر (من6.5%الى27%)، وفي الجزائر(من20%عام2011إلى 40%عام 2014)و لكن انخفضت هذه النسبة عام2017 لتصل إلى29% و ذلك بسب الظروف السالفة الذكر من جهة أخر لا تزال النساء تعاني من إقصاء مالي في كل من اليمن و جيبوتي و السودان و موريتانيا و فلسطين و المغرب و العراق، حيث يملك اقل من 20%من النساء حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وتنخفض هذه النسبة إلى اقل من 2%في اليمن، وتستمر الفجوة بين الجنسين في مسالة الشمول المالي، نتيجة امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تملكه النساء تقريبا في معظم الدول العربية، حيث لا تزال المرأة العربية تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال ، تتجه الحواجز الهيكلية(بما في ذلك القيود القانونية)و العقبات

التنظيمية(و بالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول و التمكين الاقتصادي، و هذا ما يوضحه الجدول التالي[1].

الجدول رقم (3-12):الشمول المالي في الدول العربية ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق السن 15عاما ذكورا وإناثا.

	ذكور			إناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	68.6	0..90	92.7	48.8	66.7	75.4
البحرين	79.0	90.2	86.3	79.6	64.0	73.5
الكويت	92.7	79.3	83.3	15.2	61.1	58.2
السعودية	72.7	75.3	80.5	غ.م	غ .م	59.5
لبنان	49.4	62.4	56.7	20.4	40.1	29.3
الجزائر	46.4	60.9	56.3	17.4	15.5	26.6
الأردن	7.33	33.3	56.3	غ م	20.7	28.4
تونس	غ م	34.2	45.7	6.5	9.3	27.0
مصر	12.7	18.8	38.7	6.5	9.3	27
فلسطين	28.7	27.3	34.4	10.2	21.2	15.9
العراق	13.5	14.6	25.8	7.5	7.4	19.5
موريتانيا	23.3	24.8	26.3	12.1	21.1	15.5

المصدر: فضيل البشير ضيف،(2020)،**واقع وتحديات الشمول الماليفي الجزائر**، مجلةإدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلة6، عدد1،ص ص481-482.

(1)فضيل البشيرضيف، (2020)، مرجع سبق ذكره،ص ص481-482.

المبحث الثالث: آفاق تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

هناك مجموعة من السياسات والإصلاحات التي تم تنفيذها بالفعل، في مختلف الدول العربية لدعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها الإصلاحات المالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فهذه السياسات المقترحة تهدف على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على بعض الإصلاحات العالمية والوطنية.

المطلب الأول: آليات تطوير وتوسيع الشمول المالي في الدول العربية

هناك العديد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في الدول العربية،وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية:

- خلق بيئة مشجعة ومواتية للحصول النساء على التمويل والخدمات المالية؛
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية،وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وحماية حقوق الدائنين وتسهيل أنظمة الضمانات،وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛
- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية وزيادة تمويل رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في مكافحة الفقر والبطالة؛ ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في الدول العربية؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف ،خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها؛
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة،مخصصة للفئات الفقيرة، فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات

والمنتجات لهم،بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛

- تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في تحقيق شمولية الوصول للخدمات المالية بجميع فئات المجتمع في الدول العربية بحلول عام 2020 (universalaccess 2020)
- ضمان الحماية الملية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية،بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية؛
- زيادة توسيع دور الصيرفة الإسلامية للإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة،حيث أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع،إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي35% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها عل التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة،
- وضمن هذا الإطار أكد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على توسيع انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال،كما أكدت المصارف المركزية العربية حرصها تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية المصرفية،الأمر الذي يرسخ الثقة في النظام المالي ويساهم في تعزيز التثقيف والتوعية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية المصرفية.

المطلب الثاني: الإصلاحات المالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر التحديات التي تواجه السلطات النقدية والمؤسسات المالية،لأنها تتطلب الموارنة بين استيفاء متطلبات استقرار النظام المالي(من خلال تشديد شروط الاقتراض والضمانات المطلوبة) من جهة وتخفيض هذه الشروط و الضمانات لهذه المنشآت دون أن يؤدى ذلك إلى زيادة الديون المتعثرة من جهة أخرى، وتظهر هذه الصعوبات التمويلية بسبب صغر حجم هذه المؤسسات وحداثة دخولها لسوق الائتمان وعدم قدرتها على توفير الضمانات المطلوبة، مما يزيد من مخاطر إقراضها، وتأتي إصلاحات السياسات المالية والنقدية والمبادرات الرامية إلى تسهيل الحصول على التمويل وتهيئة البيئة التمكينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا من الأولويات الوطنية في الدول العربية، نظرا لدور المطلوب من هذه المؤسسات في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1].

(1)المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، (2019)، مرجع سبق ذكره ص 70

وتعاني تلك المؤسسات في الدول العربية من ضآلة التمويل الممنوح،مما نتجت عنه فجوة تمويلية تتراوح بين210إلى240 مليار دولار،وبلغت نسبة القروض الممنوحة لهذه المؤسسات حوالي 2% فقط من إجمالي القروض في دول مجلس التعاون،وحوالي 13% في بقية الدول العربية الأخرى،ولا تتعدى نسبة هذه القروض8% من الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية،باستثناء ثلاث دول فقط هي المغرب وتونس والأردن(مقابلة،2017).

وأشار تقرير دولي إلى أن العديد من المؤسسات الخاصة في المنطقة العربية معزولة تماما عن النظام المصرفي، خاصة المؤسسات الصغيرة ومؤسسات القطاع غير الرسمي.(Eropeanbank 2016)

وهنا تجدر الإشارة إلى قضيتين محوريتين:تتعلق الأولى بنظام سعر الصرف في غالبية الدول العربية التي صممت للترويج لنظم اقتصادية ريعية غير إنتاجية، حيث تعزف البنوك غالبا عن تمويل القطاع الخاص بصفة عامة،والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وتفضل في المقابل الاستثمار في السندات الحكومية ذات العائدات الأعلى والمخاطر الأقل،أما القضية الثانية،فترتبط بالتحيز القوي لرأس المال في القطاع الخاص المنظم على حساب العمل،والذي زادت حدته خلال السنوات الأخيرة نتيجة التطورات التكنولوجية المتلاحقة،إذ ولد ضغوطا متزايدة على نمو واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

وكانت المحصلة في الدول العربية هي عدم رغبة الكثير من البنوك في التوسع في إقراض هذه المنشآت من جهة(جانب العرض)،وعدم إقبال هذه المنشآت على الاقتراض من البنوك من جهة أخرى(جانب الطلب)،وفي كلتا الحالتين توجد فجوة حقيقية.

ويوضح الشكل(3-10) أوضاع التمويل المتاح لمؤسسات العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بمثيلاتها العالمية وفقا لقواعد بيانات البنك الدولي لسنة 2019.

الشكل رقم (3-10): أوضاع التمويل المتاح لمؤسسات العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بمثيلاتها العالمية وفقا لقواعد بيانات البنك الدولي لسنة 2019.

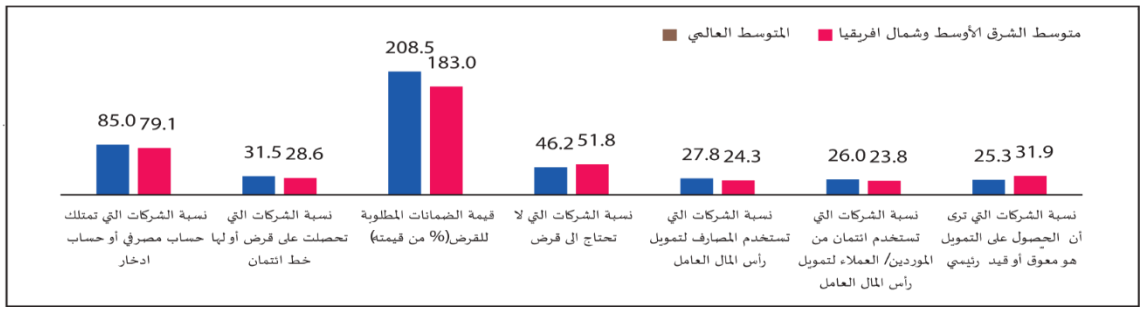

المصدر: المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي،(2019)، **تقرير التنمية العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية– دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة**–، الإصدار الرابع، الكويت وجمهورية مصر العربية، ص72.

وفي إطار الحديث عن الجهود العربية الرامية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة،قامت بعض الدول العربية بعدد من الإصلاحات لتسهيل الحصول على الائتمان خلال الفترة(2006 _ 2018) ولكنها كانت متواضعة مقارنة بالدول الأخرى،وقد تمت أكثر الإصلاحات في كل من الإمارات ومصر والتي استحدثت 6 إصلاحات خلال تلك الفترة،ممانعكس إيجابيا على أدائها بينما نفذت 7 دول عربية أخرى إصلاحا واحدا أو اثنين فقط،طيلة الفترة(2006 _ 2018) ويدل هذا على أن الدول العربية تحتاج إلى المزيد من الجهود الإصلاحية التي تؤدي إلى تسهيل الحصول على الائتمان، ويعرض تقرير البنك الدولي2019بأبرز الإصلاحات التي أجرتها بعض الدول العربية لتسهيل عملية الحصول على التمويل خلال الفترة(2005 _ 2018) فعلى سبيل المثال تم العمل على تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال الإفصاح عن بيانات مدفوعات الائتمان من بائعي التجزئة،وتم أيضا تحسين نظام المعلومات من خلال وضع إطار تنظيمي لإنشاء مكتب ائتمان خاص،وتخفيض الحد الأدنى للقروض التي يتم الإفصاح عنها في سجل الائتمان العام(الأردن والإمارات ،البحرين ،الجزائر وسوريا)،كما وقع تخفيف وصف الضمانات في بعض أنواع الأصول والسماح بإنفاذ المنفعة الأمنية خارج المحكمة،وإنشاءإتحاد موحد وسجل ضمان حديث (الإمارات) وكذلك تسهيل الحصول على الائتمان من خلال السماح بإنفاذ تسوية حالات الإعسار خارج المحاكم (السعودية).

وعلى الرغم من الإصلاحات السابقة يظهر مؤشر الحصول على التمويل في تقرير سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي سنة 2019،ضعف شديد في أداء كل الدول العربية في هذا المؤشر مقارنة بالدول الأخرى باستثناء ثلاث دول وهي الإمارات (المرتبة44) ومصر (المرتبة60) وفلسطين (المرتبة22) ،كما أن أداء مجلس التعاون(باستثناء الإمارات) في هذا المؤشر لايرقى حتى إلى مستوى أداء الدول العالمية متوسطة التنمية البشرية.(World bank 2019)

يتبين من التحليل السابق أن الدول العربية تحتاج إلى اتخاذ سياسات جديدة مبتكرة، بالإضافة إلى تعزيز السياسات القائمة حاليا على تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ومن السياسات التي يمكن أن تتخذها الدول العربية في هذا المجال مايلي: [1]

- تعزيز المنافسة بين البنوك وتطوير منتجات مالية جديدة تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- تقوية ودعم التمويل الإسلامي وتطوير قطاع التمويل الأصغر ومحو الأمية المالية؛
- دعم التقنية المالية الحديثة.

(1) المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي ،(2019)، مرجع سبق ذكره، ص 72

خلاصة الفصل:

مايمكن استخلاصه في هذا الفصل هو أن الدول العربية تواجهها العديد من التحديات في تطبيق الشمول المالي والتي تؤثر على نموها، الأمر الذي يستلزم تطوير البنية التحتية وحشد الموارد لزيادة معدلات الاستثمار.

وتبرز أهمية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي السنوي كما يعمل على خلق فرص العمل بالإضافة إلى زيادة فعالية السياسة المالية وتحقيق الاستقرار المالي.

وبناء عليه تطرقنا إلى مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية التي شهدت تحسنا في السنوات الماضية، إلا أنها مع ذلك لاتزال هذه المؤشرات أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم، حيث أولت المملكة السعودية اهتماما كبير في تعزيزه، بالإضافة إلى الجهود المصرية والجزائرية التي استهدفت هذه الأخيرة المؤسسات الغير رسمية وعملت على دمجها في القطاع الرسمي، كما تعمل الدول العربية على وضع سياسات لتطوير وتوسيع نطاق الشمول المالي.

الـخـاتـمـة

تعتبر دراسة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من أهم الدراسات التي يجب أن يتم تناولها بشكل معمق، وهذا لما للموضوع من أهمية بالغة في الاقتصاد حيث يعكس الشمول المالي مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على مايحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من الموارد المالية وإفادتهم في نفس الوقت.

ويمكن للدول العربية عامة والجزائر خاصة أن تنمي مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على الشمول المالي بشكل مستمر تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية الناجحة كبعض دول الخليج (السعودية، الإمارات، قطر) والتي تعد رائدة في تجاربها بتعزيز أهداف الشمول المالي وتحقيق مستويات شمول مالي معتبر.

اختبار الفرضيات

من أجل القيام بهذه الدراسة تم تبني مجموعة من الفرضيات ووضعها تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

- الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات وخصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وتكاليف منافسة وعادلة، ولتفادي لجوء تلك الفئات إلى قنوات ووسائل غير رسمية ومرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف، ويمكن تعزيز سبل الشمول المالي من خلال دعم البنية التحتية المالية بالإضافة لمعالجة شكاوي ومتطلبات العملاء وتطوير خدمات ومنتجات مالية وتلبية كافة احتياجات المجتمع وهو ما يثبت صحة الفرضية الأول والتي مفادها أنه من الضروري السعي لتعزيز الشمول المالي كاستراتيجية أساسية للتطوير المالي والاقتصادي .
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة نتيجة الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه من خلال توفير مناصب الشغل ومقاومة البطالة وتحقيق التطور الاقتصادي كما تقاوم الاضطرابات الاقتصادية التي تعرقل التطور الاقتصادي وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد مرهون بالاهتمام بحل المشاكل ووصولها للتمويل الرسمي .
- كانت تجربة الدول العربية لتحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابأس بها حيث أنها في تحسن وتطور ملحوظ مع مرور الوقت بالرغم من التحديات التي تواجهها وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والتي

مفادها أن الدول العربية تواجهها العديد من التحديات في سعيها لتحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة

من خلال ماتم التطرق إليه في هذه الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- يضمن الشمول المالي حصول كل فئات المجتمع على المنتجات المالية المناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة؛
- ينعكس تعزيز الشمول المالي إيجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول؛
- تعد دول الخليج رائدة في مجال تطبيق الشمول المالي، حيث تبلغ معدلات الشمول المالي نسب مرتفعة لتبنيها إستراتيجيات ناجحة إضافة إلى قوة وصلابة نظامها البنكي والمالي، وامتلاك الأفراد ثقافة مالية وثقتهم بالبنوك في التعاملات المالية وغيرها، التي توفر لهم جميع الخدمات وبتكاليف معقولة وبساطة في الإجراءات، مما يتيح لكافة المتعاملين الوصول إليها؛
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في الاقتصاد حيث تعتبر العمود الفقري له وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية ورفع الناتج الخام الداخلي وإنتاجية العامل، بالإضافة إلى ترقية التجارة الخارجية؛
- يعتبر الشمول المالي الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة عدم حصولها على مصادر التمويل الأخرى؛
- سعي مصر لتكوين دولة رائدة في الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجهود الكبيرة والانجازات الملموسة التي تقوم بها، وتعزيزها للشمول المالي كونه عامل رئيسي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء؛
- تولي مؤسسة النقد العربي السعودي أهمية كبرى لتعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية لدوره في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة؛
- تبذل حكومة الجزائر بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري جهودا كبيرة لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على نطاق واسع.

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تم صياغة مجموعة من التوصيات تمثلت في مايلي:

- ضرورة تبنى إستراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي؛
- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة مايتعلق منها بالبنية المالية التحتية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

- دعم التثقيف المالي وهذا من خلال تبنى إستراتيجيات وطنية للتعليم المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس وتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية وتوفير منظومة كاملة قادرة على التكامل والنمو نحو الأمام، مما يرسي ركائز المقاولة ويسهل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- منح الجوائز المالية والمعنوية من الدولة للتشجيع على المساهمة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعية وتفعيل مفهوم الشمول المالي عموما وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص؛
- ابتكار منتجات وخدمات مالية قادرة على محاكاة الاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتقليص الفجوة التمويلية التي تعاني منها.
- **أفاق الدراسة**

بعد جملة النتائج المتوصل إليها والاقتراحات المقدمة في هذه الدراسة، تتبلور مجموعة من التساؤلات الأخرى لها علاقة بالموضوع المدروس، والتي لم يسمح إطار الدراسة بتناولها بشيء من التفصيل، والتي من الممكن أن تكون مفاتيح لدراسات وبحوث مستقبلية، نشير إلى بعضها:

- دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- الشمول المالي كإستراتيجية لتحقيق التطور المصرفي؛
- العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1. أحمد رحموني، (2011)، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
2. أحمد عارف عسان وآخرون،(2012)،**الأصول العملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن.
3. جميل أحمد توفيق،(1987)، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت , لبنان.
4. خباية عبد الله، (2013)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.
5. رابح خوني ورقية حساني،(2008)،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها**، أتيراك للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
6. رامي زيدان،(2010)، **المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سوريا ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
7. شاكر القزويني،(1992)، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
8. شوقي حسين،(1998)، **الموارد التمويلية** ، الدار الجامعية القاهرة،مصر.
9. عبد الغفار حنفي،(2002)، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الإسكندرية،مصر، الطبعة الثالثةالعربية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان.
10. عبد المجيد قدي،(2003)، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
11. عبد المطلب عبد المجيد،(2009)، **إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
12. عبد المعطي أرشيد وآخرون،(1995)، **أساسيات الإدارة المالية**، الأردن.
13. عدنان هاشم ورحيم السامرائي،(1997)، **الإدارة المالية**، منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة الجماهرية الليبية، الطبعة.

14. محمد عبد العزيز عجيمة،(1983)، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

15. محمد هيكل،(2003)، **مهارات إداره المشروعات الصغيرة**، مجموعه النيل العربية ،الطبعة الأولى، مصر، القاهرة.

16. ناصر الدين عدوان،(2004)، **تقنيات مراقبة التسيير**،دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول.

17. نبيل جواد،(2007)، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع لبنان.

18. هيا جميل بشارات،(2008)، **التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن[1]

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. أحمد محمود محمد النقيرة وأحمد محمد عبد الحي نور الدين،(2019)،**دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية –دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا–** ،مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،العدد3.

2 أسيا سعدان ونصيرة محاجبية (2018)، **واقع آفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1الجزائر .

3 بن قيدة مروان وبوعافية رشيد ، (2018)،**واقع الشمول المالي في المغرب – دراسة مقارنة الجزائر تونس و المغرب**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 10، العدد 3، جامعة 08 ماي 1945، قالمة.

4. بوطرفة رشيد وصغير عماد،(2020)،**واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وأفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة**، المجلد 03، العدد الأول.

5 بوطلاعة محمد وآخرون،(2020)، **واقع الشمول المالي وتحدياته**، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد4،العدد 2.

6. ذهبية لطرش وسمية حراق،(2020)، **واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،المجلد 05، العدد 02.

7. سهير محمود معتوق وآخرون، (2018)، **الشمول المالي**،المجلةالعلمية للبحوث والدراسات التجارية،المجلد 35-العدد01.

8. صالح صالحي،(2004)، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،عدد03.

9. صورية شنبي والسعيد بن لخضر، (2018)، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر .

10. فضيل البشير ضيف،(2020)، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية**، مجلد06،العدد1.

11. فضيل البشير ضيف،(2020)،**واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، مجلة6، عدد1.

12. كركار مليكه،(2019)، **الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،المجلد 10،العدد03.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

1. بن حراث حياة،(2012)، **سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحه دكتوراه غير منشوره ،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

2. بن عزة هشام، (2012)، **دور القرض الإيجاري « leasing » في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير، جامعة وهران.

3. سارة عدوان، (2016)، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

4. عمران عبد الحكيم، (2007)، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حاله البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

5. قارة ابتسام،(2012)، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر**، دراسة حاله ولاية مستغانم، مذكرة ماجستير، كلية العلومالاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

6. قيدوم إلهام، (2019)،**دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا**،مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

7. لزهر العابد،(2012)، **إشكاليه تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينه 2.

8. مروان كرارزية، (2016)، **محددات منح القروض الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة.

9. مكاحلية محيي الدين،(2015)، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، حاله ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة مقدمة لنيلشهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمه.

10. مكاحليه محي الدين،(2015)، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية**، دراسة حالة ولايتي قالمة وتبسة، مذكرة دكتواره،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة8ماي1945قالمة.

رابعا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية

1. براهيمي حياة وجعيجع نبيلة،(2011)، **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض نسبة البطالة**، ورقة عمل مقدمة في ملتقي دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر.

2. بشار احمد العراقي وزهراء احمد النعيمي (2018)، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية** ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني ،جامعة جيهان اربيل في العلوم الادارية والمالية.

3. بطاهر بختة وعقون عبد الله،(2018)، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في الدول– تجارب بعض البلدان العربية–**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، المركز الجامعي خميس مليانة،يومي 27-28 نوفمبر.

4. زويتة محمد الصالح،(2007)، أثر التغييرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير جامعة الجزائر.

5. غالم عبد الله وسبع جنان، (2013)، و**اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي.

6. محمد يعقوبي،(2006)، **مكانه وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولالعربية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 17-18 أبريل.

7. مراكشي محمد الأمين وآخرون(2017)، **دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى وطني:مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإيداع، جامعة علي لونيسي البليدة.

خامسا: التقارير الرسمية

1. أحمد شفيق الشاذلي، (2014)، **الإطار العام للاستقرار المالي و دور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة.

2 أسلي ديميرجوتش وآخرون ، (2017)،**قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول.

3 بنك الجزائر، (2017)،**الشمول المالي**، الجزائر

4. البنك الدولي ، (2017)،**عرض عام للشمول المالي**

5 جلال الدين بن رجب، (2018)،**احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي و الاجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

6. رنا بدوي، (2017)،**الشمول المالي – دور البنك المركزي المصري –**، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة و الإشراف.

7. سمير عبد الله، (2016)، **الشمول المالي في فلسطين**، معهدا أبحاث الدراسات الفلسطنيين 'ماس'، فلسطين، ل المالي، مجموعة البنك الدولي.

8. سمير عريقات،(2020)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا**، سلسلة أوراق بالأزمة حول مصر، الإصدار رقم 02، معهد التخطيط القومي ،جمهورية مصر العربية ، **دوق النقد العربي**، أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة.

9. عبد المنعم وطلحة إسماعيل (2019)، **النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** .

10. فريق العمل الإقليمي لتقرير الشمول المالي في الدول العربية ، (2015)، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي.

11. فريق العمل الإقليمي لتقرير الشمول المالي في الدول العربية ، (2015)، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، صندوق النقد العربي.

12. المعهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي،(2019)، **تقرير التنمية العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية–دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة–**، الإصدار الرابع، الكويت وجمهورية مصر العربية.

13. نيكولا بلانشيه وآخرون، (2019)، **الشمول المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى**، ورقة بحث رقم 02/19، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، وشنطن.

14. ياسر برنيه وآخرون،(2019)،**الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي**.

سادسا::مواقع الانترنت الرسمية

1 أحمد سرور ومنى حجازي، (2017)، **كيف أن تحقق الشمول المالي**، مصر، من الموقع:http://elbdil-pss.org// lautgor/ahmed-monelle، تاريخ الإطلاع: 2021،11:30/03/26.